الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح . ورقلة

كلية الآداب واللغات

قسم اللغة والأدب العربي

# النحو العربي بين تيسير قواعده وتطوير تطبيقاته

## كتاب "تجديد النحو" لشوقي ضيف أنموذجا

مذكرة من متطلبات نيل شهادة الماستر في اللغة والأدب العربي

الميدان: اللغة والأدب العربي

الشعبة: دراسات لغوية

التخصص: لسانيات عربية

إعداد الطالب(ة)

عادل أوبيش

إشراف

أ.د/ مسعود غريب

لجنة المناقشة

| أعضاء اللجنة | الرتبة العلمية | الصفة | الجامعة |
|---|---|---|---|
| بلخير شنين | أ ت ع | رئيسا | جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| مسعود غريب | أ ت ع | مشرفا ومقررا | جامعة قاصدي مرباح ورقلة |
| عيسى تومي | أ د | مناقشا | جامعة قاصدي مرباح ورقلة |

السنة الجامعية

1444/1443-2023/2022

العنوان

# النحو العربي بين تيسير قواعده وتطوير تطبيقاته

## كتاب "تجديد النحو لشوقي ضيف أنموذجا"

*إعداد الطالب (ة)*

عـادل أوبيـش

# شكر وامتنان

**من لا يشكر النّاس لا يشكر الله**

**ومن هذا المنطلق أريد توجيه شكري**

**وامتناني للذين كانوا عونا وسندا لي**

**في هذا العمل المتواضع**

**وأخص بالذكر أبي الغالي الذي كان عوني وسندي في كل مشواري**

**العلمي والعملي**

**ثم أستاذي وقدوتي الدائم**

**الأستاذ الدكتور مسعود غريب مشرفي**

**جامعة قاصدي مرباح ورقلة**

**وكذلك الأستاذ الدكتور حفيدي أحمد**

**جامعة تمنراست**

# *إهـــداء*

**أهدي عملي هذا إلى روح أمي الغالية**

**وإلى أبي وإخوتي وأهلي الكرام**

**وإلى أصحابي ورفقائي في دراستي**

**وإلى زوجتي وأولادي حفظهم الله**

**وإلى كل أساتذتي الأفاضل نفعنا الله**

**بعلمهم وجعلهم ذخرا لنا وللعلم**

**واللغة العربية**

**عسى أنْ يلقى عملي قبولا عندكم وعند المولى عز وجل**

## مقدمـــة:

بسم الله والحمد لله، والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، نبينا محمد صلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

لقد كان ظهور النحو العربي بهدف صيانة اللسان من اللحن الذي دخل العربية بعد اعتناق الكثير من الأعاجم الدين الحنيف، كما أن العرب يستقبحون اللحن وينفرون منه.

وخوفا على قراءة القرآن الكريم من اللحن والتصحيف، حملت ثلة من العلماء العرب على عاتقها سن قواعد اللغة العربية ونحوها، ولكنه أصبح عسيرا صعب المدارسة والممارسة، وهذا ما جعل كثيرا من العلماء يسعون جاهدين لتيسيره وتسهيل قواعده. ولما رأينا هذه الصعوبة لا تزال تنخر هذا العلم الجليل جاءتنا الفكرة لتناول هذا الموضوع ومحاولة النظر في الأسباب التي جعلته مازال يشق على المتعلمين رغم المحاولات الحثيثة التي سعت لتبسيطه وتسهيله، وقد جعلنا عنوان بحثنا هذا هو: **النحو بين تيسير قواعده؛ وتطوير تطبيقاته**. وركزنا على محاولة شوقي ضيف في كتابه **(تجديد النحو)** لقربها من عصرنا هذا، ولعلها كانت أهم عمل قام به المحدثون، وقد كانت إشكالية بحثنا: لماذا لم تنجح محاولات تيسير النحو في فك غموض قواعده؟ وهل كانت التطبيقات النحوية عاملا في تيسيره؟

وفي هذا البحث سعينا لحل الإشكاليات المطروحة فيه اعتمادا على استقراء الظاهرة النحوية قديما، ووصفها وتحليلها بالاعتماد على المنهج الوصفي. وقد تتبعا في دراستنا الخطة التالية:

**مقدمة:** تكلمنا فيها عن أسباب اختيار الموضوع، وخطة البحث، ثم إشكالية البحث، وأهم النتائج المتوصل إليها.

**الفصل الأول:** وتحدثنا فيه عن النحو العربي بين تيسير قواعده وتطوير تطبيقاته انطلاقا من الحديث عن دواعي ظهوره ، ثم أهم المؤلفات التي كانت بكورته، بعدها مشكلاته، ثم دعاة

التيسير من القدامى وأهم دعواهم، ودعاة التيسير من المحدثين في أهم مسائله، لنختم الفصل الأول بواقع التطبيقات النحوية وتطورها وأهميتها.

**الفصل الثاني:** وهو عبارة عن دراسة تطبيقية وصفية تحليلية لكتاب "تجديد النحو لشوقي ضيف"، ومناقشة أهم مسائل تيسيره وتطبيقاتها بعد التعريف بحياة الكاتب، ثم التعريف بمدونة البحث، وختمنا الفصل بدراسة في التطبيقات النحوية في كتاب "تجديد النحو".

**خاتمة:** والتي كانت عبارة عن أهم النتائج المتوصل إليها لشوقي ضيف. ومن الدراسات السابقة القريبة من بحثنا هذا نذكر منها:

– دراسة لنيل شهادة الدكتوراه لعبد المجيد عيساني، حول النحو العربي بين الأصالة والمعاصرة، وهي دراسة نقدية وصفية لبعض الآراء النحوية.

– دراسة لنيل شهادة الدكتوراه لمختار بزاوية، حول النحو العربي ومحاولات تيسيره، وهي دراسة وصفية تحليلية.

ورغم كل الجهود والدراسات التي عالجت هذا الموضوع؛ تبقى الصعوبة قائمة، والعزوف موجودا، وعدم إقبال الدارسين على دراسة النحو العربي واقعا نعيشه إلى يومنا هذا.

– ورجاؤنا أن يلقى بحثنا هذا آذانا صاغية تعيد لهذا العلم مجده ورونقه.

وقد واجهتنا صعوبات متمثلة أساسا في تنوع المادة وتشعبها مما أربكنا في بعض الأحيان انتابنا الخوف من عدم التوفيق، لكن بفضل الله وحوله وقوته وتسخيره لأناس وهبوا أنفسهم خدمة للعلم، استطعنا أن نكمل هذا العمل الذي نرجو أن يكون ثمرة جهد ناجحة وأن تكون إفادة للعلم والباحثين من بعدنا.

والشكر لله تعالى على أن منّ علينا بالقوة والصحة لإتمامه، والحمد له على توفيقه وامتنانه

وصلى الله على سيدنا محمد وسلم تسليما كثيرا

بـ: سيدي خليل.  في: 22 ماي 2023 .

عـادل أوبيـش

## المدخل التمهيدي:

قبل التعريف بالنحو وذكر أهميته، يجب أن نذكر تعريف اللغة باعتبارها مهده، فهي لغةً من الجذر «لغا: اللغو واللغا: السّقط وما لا يعتد من كلام وغيره، ولا يحصل منه على فائدة ولا نفع»[1]. ومنه فاللغة تطلق على كل كلام مفيد أو غيره مكتوبا كان أو منطوقا. أما النحو في اللغة فهو الطريق «والنُحُوّ، والقصد، يكون ظرفا واسما، لحاه ينحوه وينحاه نحوا وانتحاه، ونحو العربية منه»[2]. وهو في الاصطلاح العلم الذي يهتم بتراكيب اللغة العربية وقواعدها بهدف صحتها وسلامتها. وهو «انتحاء سمت كلام العرب في تصرّفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكبير والإضافة والنسب والتراكيب، وغير ذلك»[3]. ومن هذا التعريف تبرز أهمية علم النحو الذي يهدف في الأصل إلى صيانة اللسان العربي من اللحن. ولمّا اتسع سلطان الأمة العربية الإسلامية، ودخل العجم الإسلام، اختلط اللسان العربي بغيره، كما أنّ الحركة العلمية التي شهدها العصر العباسي بعد امتزاج الثقافة العربية بمختلف الحضارات، وشغف العرب بمختلف العلوم الوافدة كالطب والفلسفة وغيرها، ومن الطبيعي أن اللغة كائن حي ينمو ويتطور كما يتطور المجتمع، كل هذا كان له الدور في تفكير بعض العلماء ودعوتهم إلى ضبط اللسان وحمايته من الوقوع في اللحن. وقد وردت العديد من القصص التي كانت سببا جعل علماء اللغة يسعون جاهدين لوضع أسس وقواعد النحو العربي، ولعل «قصة بنت أبي الأسود تكون المعلم المشهور في تاريخ النحو، فقد دخل عليها في وقدة الحرّ بالبصرة، فقالت له: يا أبتي ما أشدُّ الحرِّ، فظنّها تسأله وتستفهم منه، أي زمان الحرّ أشدّ فقال لها: شهر ناجر، فقالت: يا أبت إنّما أخبرتك ولم أسألك»[4].

---

[1]– ابن منظور: لسان العرب، دار صادر، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، سنة 989 هـ، ج 15 فصل "وي"، ص 250.

[2]– المصدر نفسه: ص 309، 310.

[3]– أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح محمد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية، سنة2006 مصورة عن طبعة 1952، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ج1، ص34

[4]–سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سنة 1414 هـ/1994 م، ص8–9.

وهذه القصة من بين الروايات التي ذكرت في عديد المصادر. ومن هنا بدأت محاولات اللغويين في إيجاد حل نهائي يحفظ اللسان من اللحن. وعليه كان لزاما علينا الحديث عن دواعي ظهور النحو العربي، كما أنه من الواجب الحديث عن أهم سبب لأجله بدأت هذه المحاولات، ونذكر أن العرب بعد الاختلاط الذي حل بينهم بدخول العجم الإسلام وتعليمهم للقرآن، بل هناك منهم من أصبح يعلّمه ويلقّنه لغيره، وما رآه الكثير من الذين اهتموا بدراسة القرآن وعلومه من غريب ألفاظه وتشابه فيه والتباس معانيه، ظهرت التآليف النحوية المختلفة وظهر العديد من العلماء أمثال الخليل بن أحمد الفراهيدي، وأبي عمرو بن العلاء، وسيبويه الذي يعتبر أول من ظهر له مؤلّف في النّحو وهو (الكتاب)، و قد توالت المؤلفات وتنوعت مضامينها من نحو وصرف وأصول نحو وغيرها، حتى باتت العربية بقواعدها مصونة من اللحن، كما تم منع تأويل القرآن وتحريف معانيه. واستمر العلماء يدرسون كتاب سيبويه باعتباره المصدر الأول لهم والمعين على جمع مادة النحو من أهلها وخاصتها، إلى غاية نهاية القرن الرابع الهجري تقريبا، بدأ العلماء يحسّون ببعض العراقيل والصعوبات التي يلقونها فيه، بسبب بعض الأبواب التي يرونها بلا نفع؛ وتزيد من تشعب النحو وتعقيده، فدعوا إلى الاجتهاد في تيسير قواعده؛ سيما أنّ الزمن يتغير، فكان حقا على النحو وقواعده التطور والتغيّر، ولهذا فإنّنا بالوصول إلى محاولات تيسير النحو العربي، يجب أن نقف عند تعريف التيسير وهو من «اليسر: اللين والانقياد يكون ذلك للإنسان والفرس، وقد يسر ييسر، وياسره: لاينه»[1]. ومن هذا التعريف يتبين لنا مفهوم التيسير النّحويّ الذي هو تليين قواعد النحو، خصوصا بعد الشكاوى التي لحقت بسبب الصعوبات التي واجهها دارسو النحو العربي؛ من المتقدمين أو المتأخرين. وفي هذا البحث سنحاول التطرّق لبعض المحاولات التي شهدها هذا العلم من تيسير وتطوير لقواعده وتطبيقاته.

[1]– ابن منظور: لسان العرب، مصدر سابق، ج5، فصل "ر"، ص295.

# الفصل الأول

## النحو العربي بين تيسير
## قواعده وتطوير تطبيقاته

**1- دواعي ظهور النحو العربي.**

**2- أهم المؤلفات التي كانت بكورة النحو العربي.**

**3- مشكلات النحو العربي.**

**4- دعاة التيسير من القدامى وأهم دعواهم.**

**5- دعاة التيسير من المحدثين في أهم مسائله.**

**6- واقع التطبيقات النحوية؛ تطورها وأهميتها:**

أ- التطبيقات النحوية عند القدامى.

ب- التطبيقات النحوية عند المحدثين.

ج- التطبيقات النحوية الحديثة وتأثيرها على الدرس النحوي العربي.

## 1- دواعي ظهور النحو العربي:

إذا سلمنا أنّ اللغة تنمو وتتطور كما يتطور الأحياء، فإنّ العربية قد بدأت تتطور مع الانفتاح الإسلامي والفكري على باقي الأمم غير العربية. وإنّ من أهم البوادر التي دعت إلى تغيّر اللغة العربية ودخولها في موجة التطور؛ انتشار الإسلام وتعاليمه في كامل المعمورة. وقد كان لهذا التّطور تأثيرٌ سلبيٌ على اللغة العربية، فبعد دخول الأعاجم الإسلام، كان لا بدّ لهم من تعلّم لغة القرآن الكريم، وقد نتج عن ذلك تفشي اللّحن في اللّسان العربيّ، ولم تسلم قراءة القرآن الكريم من هذا اللّحن، ولأجل ذلك دعا العديد من العلماء إلى ضرورة حفظ لغة القرآن الكريم من هذا الخطر المحدق بها. و يمكننا تتبع بعض الأحداث التي كانت من دواعي ظهور علم النحو العربي الذي سيبقي على اللسان العربي سليما ويحفظ القرآن من التحريف والتصحيف. وقد كثرت الروايات والأقاصيص التي تروى في الأسباب الأساسية لظهور النحو. وفي هذا البحث القصير سنشير إلى بعض الروايات التي تعد الأرجح والأقرب، ومن ذلك أن العرب لمّا «جاء الإسلام وفارقوا الحجاز لطلب الملك الذي كان في أيدي الأمم والدول[1]، وخالطوا العجم تغيرت تلك الملكة بما ألقى إليها السمع من المخالفات التي للمستعربين والسّمع أبو الملكات اللسانية ففسدت بما ألقى إليها مما يغايرها لجنوحها إليه باعتياد السمع. وخشي أهل العلوم منهم أن تفسد تلك الملكة رأسا ويطول العهد بها، فينغلق القرآن والحديث على المفهوم»[2]. وفي هذا الحديث تأكيد على أنّ دخول الأعاجم الإسلام كان من بين الأسباب التي أدت إلى تفشي اللحن في العربية. ومن القصص التي تروى في هذا الصدد قصة الأعرابي الذي قدم في خلافة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه –وأراد أن يقرئه أحد شيئا من القرآن الكريم، فقرأ عليه أحد من سورة التوبة، قوله تعالى: ﴿وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ فَإِن تُبْتُمْ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَاعْلَمُوا أَنَّكُمْ غَيْرُ مُعْجِزِي اللَّهِ وَبَشِّرِ الَّذِينَ كَفَرُوا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ (التوبة 3). وذلك بعطف رسوله على المشركين. فقام

[1]– هذا الرأي لابن خلدون؛ يرجى العودة إليه، والنظر في صحته.

[2]– عبد الرحمان ابن خلدون: المقدمة ابن خلدون، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، الطبعة الأخيرة، سنة 2000، ص339.

الأعرابي وقال إنه بريء ممن برئ منه الله. وعندما سمع الخليفة عمر بن الخطاب –رضي الله عنه– ذلك دعاه إليه وصحح لـه الخطأ. ومن ثمة أمر الخليفة ألاّ يقرأ القرآن إلاّ عالم باللغة، حفاظا على القرآن من التحريف. ومن الروايـات التي حكيت عن أبـي الأسود الدؤلي أنّه قال: «دخلت على علي بـن أبي طـالب رضـي الله عنـه، فرأيتـه مطرقا متفكرا، فقلت: فيم تفكر يا أمير المؤمنين؟ قال: إنّي سمعت ببلدكم هذا لحنا، فأردت أن أصنع كتـابا في أصـول العربيـة، فقلت: إن فعلت هذا أحييتنا وبقيت فينا هذه اللغة. ثم أتيته بعد ثلاث فألقى إليّ صحيفة فيها: بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كلّه اسم وفعل وحرف، فالاسم: ما أنبأ عن المسمى، والفعل: ما أنبأ عن حركة المسمى، والحرف: ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل. ثم قال: تتبّعه وزد فيه ما وقع لك، واعلم يا أبا الأسود أنّ الأسماء ثلاثة: ظاهر، ومضمر، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر. وإنّما تتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر»[1]. وتعد هذه الروايات مع التي أوردناها سابقا من الدواعي التي جعلت علماء العربية يهرعون إلى وضع علم النحو. كما لا يمكن إهمال العوامل التي كانت سببا في خروج هذا العلم للوجود ومنها العامل الديني والعامل القومي والاجتماعي.

## 2- أهم المؤلفات التي كانت بكورة النحو العربي:

إنّ الحديث عن أهم المؤلفات التي كتبت في هذا المجال متشعب، وقد يأخذ منا وقتا طويلا، ولهذا سنعرض لأهمّ المؤلّفات التي وجدت والبكورة فيه فقط. لكن قبل ذلك لابد من ذكر أسماء كان لها الفضل على من ألّف، وهم العلماء الذين جاؤوا بعد أبي الأسود الدؤلي، وسبقوا سيبويه والخليل. وهم ممن كان لهم كتب لم تظهر للوجود، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر:

[1]– عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت–لبنان، الطبعة الثانية، سنة 1987، ص 238–239.

-عيسى بن عُمَر الثقفي البصري، المتوفّى 149هـ، وهو شيخ الخليل وسيبويه، «روى عن الحسن، وعون بن عبد الله بن عتبة، وعبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي، وعاصم الجحدري، وطائفة»[1]. وله كتابان هما: (الإكمال) و(الجامع).

-أبو جعفر الرّؤاسي، المتوفّى سنة186هـ، تتلمذ على يده الكثير ومنهم «عليّ بن حمزة الكسائي والفراء. وكان الرّؤاسي رجلا صالحا. قال الرّؤاسي: بعث إليّ الخليل يطلب كتابي، فبعثته إليه فقرأه، ووضع كتابه»[2]. وقد سمّي كتابه (الفيصل) الذي لم يصلنا كذلك.

-عبد الله بن إسحاق الحضرمي البصري، المتوفّى سنة 117هـ، وهو أحد أئمة القراءات القرآنية أخذ القرآن على يد ميمون الأقرن، وكتابه (الهمز) الذي لم يصلنا أيضا.

أمّا عن أشهر النّحاة الذين لحقتنا مؤلفاتهم وكان لها السبق في خوض غمار النحو العربي نذكر:

أ-**سيبويه:** وهو عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفّى سنة 180هـ، تتلمذ على يد يونس بن حبيب، والخليل بن أحمد الفراهيدي، وآخرين، وهو واضع أول كتاب في النحو وصل إلينا وهو "الكتاب" ويعد المصدر الذي يرجع له كل النحاة بعده. كما لا يفوتنا الذكر أنه يحوي العديد من العلوم من نحو، وصرف، وبلاغة، وأصوات، ودلالة.

ب-**المبرد:** هو محمد بن يزيد بن عبد الأكبر البصري، المتوفّى سنة 286هـ، تتلمذ على يد أبي عمر الجرمي، والمازني، وله كتاب (المقتضب) وقد حاول فيه المبرد عرض المسائل النحوية بشكل مبسط لكنه وجد نفسه يسير على خطى سيبويه، وقد كانت مادته متنوّعة كذلك، ففيه نحو، وصرف، وأصوات.

---

[1]- شمس الدين بن عثمان الذهبي: سير أعلام النبلاء، تح علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، ط11، سنة1996، ج 7، ص200.

[2]- علي بن يوسف القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1986، ج4، ص 107.

ج-**ابن السرّاج:** هو أبو بكر محمد بن السّري البغدادي، المتوفّى سنة 929م، تتلمذ على يد المبرد، ثم الزّجّاج، وله كتاب (الأصول في النحو) وقد عُنيَ بعلل النّحو ومقاييسه. وقد شمل الكتاب موضوعات نحوية، وصرفية، وصوتية أيضا. ولئن توقّفنا عند هذه الكتب وأصحابها، فهذا لما لها من فضل على الدرس اللغوي قديما وحديثا، كما أن البحث لا يكفي لتناولها جميعها.

## 3- مشكلات النحو العربي:

إنّ العديد من العلماء حين غاصوا في كتب النحويّين السّابقين وأخرجوا عصاراتها، وجدوا عدّة تعقيدات حالت دون فهم بعض المسائل، ولا يفكر الواحد منا أنّ فكرة الصعوبة والتعقيد التي وجدت في قواعد النحو اليوم، هي وليدة هذا العصر. فهذا خطأ لا مجادلة فيه. فهي موجودة منذ بداية النحو، وذلك أنّ العلماء القدامى -عليهم رحمة الله- عندما ألّفوا الكتب والمتون في هذا العلم، ألّفوها انطلاقا من تفكيرهم ونظرتهم إلى سبب التأليف، فهم يوجهونها للمتخصّصين وليس للمبتدئين، وهذا اختلاف جوهري. ولهذا نجد الكثير من المسائل معقّدة لدى الكثير من الدارسين والمتعلمين هذا من جهة، ومن جهة أخرى نجد أنّ الاختلافات التي ظهرت بين بعض المدارس النحوية أوغلت في الغموض في بعض المسائل، فهذا يبسّط، وذاك يعقّد، فشق النحو بسبب ذلك على الناشئة. ونحن في هذا العنصر سنعرض لبعض المشكلات التي كانت وما زالت تؤرّق الكثير من العلماء في النحو؛ حتى جعلت منه حصانا جامحا يصعب ركوبه. ونحن حين عرضنا بعض المؤلفات التي كتبت من طرف المتقدمين أوردناها من باب التمثيل فقط، كما ذكرنا فيما ذكرنا سابقا من المؤلفات الهامة؛ (الكتاب) لصاحبه سيبويه والذي كان جل إن لم أقل كل من جاء بعده قد سار على نهجه ونهج معلّمه الخليل، ومن استفاد منهم، من أمثال اللغوي يونس بن حبيب، ويعقوب بن إسحاق الحضرمي، وغيرهم. فسيبويه كما أسلفنا الذكر في المؤلفات التي وجدت، هو الأول فلم يسبقه أحد في تأليف أوّل مصدر في النّحو وهو (الكتاب)؛ الذي يعدّ المرجع

الأول لكلّ العلماء والنحاة، وهو الذي لم يترك لا شاردة ولا واردة إلاّ وتناولها فيه، «ومن جاء بعد سيبويه من العلماء لم يقدّموا للنحو جديدا بل انكبّوا على شرح كتاب سيبويه وتوضيح مشكله»[1]، ومن هنا يتضح لنا أن مشكلات النحو قد بدأت مع من جاء بعد سيبويه، فقد اجتهدوا في توضيح أبواب كتابه وتفصيل ما جاء فيها، إلا أنّهم بالغوا في الإيغال في المعاني التي جاء بها سيبويه، وهذا ما جعل الكثير منهم يجد صعوبة في بحث أبواب الكتاب انطلاقا ممن سبقهم في ذلك، وهم أولئك الذين بدأوا شرحه، فلم يجد هؤلاء المتأخرون ما يضيفون. بل أخذوا في العمل على شرح ما قدمه غيرهم ولكن بطرق مختلفة، وهذا ممّا جعل الغموض يشوب بعض المسائل. فهذه إحدى مشكلات النحو العربي عموما، كما يمكن تشخيص أهم المشكلات التي شاعت فيه، وتقسيمها إلى ثلاثة أقسام بحسب رأي عديد الباحثين وهي: كتب النحو، ومنهج النحويّ في البحث، والمادة النحوية في حد ذاتها.

## 4- دعاة تيسير النحو العربي من القدامى وأهم دعواهم:

قبل الحديث عن دعاة التيسير من العلماء المتقدمين، وقد سبق وأن تحدثنا عن مفهوم التيسير، لابد من التذكير ببعض الأسباب التي جاء من أجلها التيسير ودواعيه، وهذا ما يقودنا للعودة إلى الحديث عن أول مؤلّف في النحو، فلقد تواتر على «كتاب سيبويه عدد من العلماء شرحا لمشكلاته، وشرحا لشواهده، واختصارا لشروحه»[2] وعليه فقد هوّن العديد من النحاة من صعوبة النحو، إمّا من خلال اختصار الكتب النحوية، وإمّا بتغيير طريقة تعليمه، وإمّا عن طريق حذف بعض الفقرات أو القوانين النحوية أو تعديلها. وكان الهدف من ذلك تيسير النحو وتقريبه للمتعلمين والمبتدئين. ومن الذين كانت لهم دعوة لتيسير النحو

[1]– فادي صقر أحمد عصيدة: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، جامعة النجاح الوطنية –نابلس–فلسطين، سنة 2006م، ص 20.

[2]– حازم سليمان الحلى: تيسير النحو إلى ابن مضاء القرطبي، مجلة اللسان العربي، الرباط، ص02.

حين لاحظ نفور الطلاب منه لصعوبته، الجاحظ المتوفى 255هـ، الذي أخذ يوصي بذلك. ومن هنا سنحاول الوقوف عند أهم المحاولات التي ظهرت عند المتقدمين في تيسير النحو العربي:

أ- **خلف الأحمر:** المتوفى 180هـ، وتعد محاولته أوّل المختصرات النحوية التي ظهرت للوجود في كتابه (مقدمة في النحو)، ويذكر على لسانه: «لمّا رأيت النحويين وأصحاب العربية قد استعملوا التطويل وأكثروا العلل وأغفلوا ما يحتاج إليه المتبلّغ في النحو من المختصر، أمعنت النّظر في كتاب أؤلّفه وأجمع فيه الأصول والأدوات والعوامل على أصول المبتدئين، ليستغني به عن التطويل»[1]. هنا يهدف خلف الأحمر إلى جعل قواعد العربية تحت مفاهيم ميسرة، ومما تطرق إليه الأدوات التي جمعها في باب واحد مثل أدوات الاستفهام، أدوات الجزم، أدوات النصب، أدوات الشرط، وغيرها. كما أدرج الحروف الناصبة مع أفعال القلوب، ثم ذكر المرفوعات والمنصوبات، ثم المخفوضات[2].

ب- **أبو جعفر النحّاس النحوي:** المتوفى 338هـ، وكتابه التفّاحة في النحو، وهو واحد من أفضل المصنّفات القديمة التي تم وضعها خاصة في معالجة عيب التطويل والحشو. وهو صالح للتعليم في المدارس، لما فيه من بساطة وتيسير وإيجاز. ويحتوي هذا الكتاب على اثنين وثلاثين صفحة تناسب النّاشئين والمبتدئين. وقد قسمه صاحبه إلى واحد وثلاثين بابا[3]. وقد سار على نهج سيبويه في تقسيمه؛ فقد جعل الباب الأول لأقسام الكلمة، والثاني للإعراب وحركاته، والثالث خصصه للمثنى والجمع، وهكذا حتى أتى على آخره.

---

[1]- خلف الأحمر: مقدمة في النحو، تح عز الدين التنوخي، دمشق، (د.ط) سنة 1961، ص 34.

[2]- ينظر: عمر بن عثمان بن قنبر. كتاب سيبويه، تع إيميل بديع يعقوب، لبنان-بيروت، دار الكتب العلمية، ط 2، سنة 2009، ج1، ص40.

[3]- ينظر: أبو جعفر النحاس النحوي، التفاحة في النحو، تح كوركيس عواد، مطبعة العاني، العراق، بغداد، سنة 1358، (د.ط)، ص 1-3.

ج- **ابن مضاء القرطبي:** المتوفى 592هـ، يعد ابن مضاء القرطبي صاحب أبرز دعوة إصلاح وأشهرها في النحو العربي ظهرت في القرن السادس الهجري، ورغم كونه قاضيا وفقيها ظاهريّا، إلا أن له دراية بالنحو، فقد أكب على قراءة أمّات الكتب للتّمعّن والنّقد، كما يظهر من كتابه (الرد على النحاة) الذي يعدّ ثورة حقيقية على من سبقه من النّحويين، محاولا إصلاح منهج الدّرس النّحوي وتصويبه، وقد صرح بقوله: «إنّي رأيت النحويين –رحمة الله عليهم– قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللّحن وصيانته عن التغيير فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أملوا، وانتهوا إلى المطلوب الذي ابتغوا إلاّ أنهم التزموا ما لا يلزمهم وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها، فتنوعت مسالكها ووهنت مبانيها، وانحطت عن رتبة الإقناع حججها»[1]. وإذ نمعن النظر في هذا القول نجد ابن مضاء لم يرد هدم النّحو ولا التشكيك في عمل النّحاة القدامى، بل كان هدفه مهاجمة بعض الآراء في عدد من الأصول التي قام عليها النحو العربي. وأهم ما قام به مهاجمة نظرية العامل، وإلغاء العلل الثواني والثوالث، ورفض القياس. ويقول في هذا: «وقصدي في هذا الكتاب أن أحذف من النحو ما يستغني النحويّ عنه، وأنبّه على ما أجمعوا على الخطأ فيه»[2] وفي تفصيلنا للقول في هذه النقاط التي ركز عليها ابن مضاء، فالجرجاني يعرف العامل بأنه «ما أوجب كون آخر الكلمة مرفوعا أو منصوبا أو مجرورا أو ساكنا. نحو جاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ»[3]. ومن خلال هذا التعريف وغيره كثير؛ يتضح أن اهتمام النحاة بالعامل كان كبيرا، فقد جعلوه مرتبطا ارتباطا مباشرا بظاهرة الإعراب. ولهذا فابن مضاء يتّهمهم بخروجهم عن العقل، فلا وجود للعامل، وما هو إلا المتكلم وليس كما يعتقد جمهور العلماء. كما احتج بفساد نظرية العامل متأثرا برأي ابن جني الذي يرى أنّ العامل «من الرفع والنصب والجر والجزم إنّما هو

---

[1]– ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط 2، سنة 1982، ص72.

[2]– المرجع نفسه: ص 76.

[3]– مريم الشوبكي: الإصلاحات النحوية والصرفية عند المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول، دار الجنان للنشر والتوزيع، (د.ط)، ص 63.

للمتكلم نفسه لا لشيء غيره»[1]، وهذا الرفض القاطع من ابن مضاء لنظرية العامل والذي يرى بأنه لا فائدة منه، فإنه يترتب عليه مجموعة من الاعتراضات نذكر منها:

إلغاء العلل الثواني والثوالث، وإلغاء القياس. فلم يكن ابن مضاء طويل النفس في رأيه عن القياس، فليس في رأيه عنه تقليب للفكرة ومواجهة احتمالاتها، حيث قال فيما يخص القياس «فإن الشيء لا يقاس على الشيء إلا إذا كان حكمه مجهولا، وكانت العلة الموجبة للحكم في الأصل موجودة في الفرع»[2]. والمختصرات التي كتبها القدامى بهدف تسهيل وتيسير الصعوبات التي وجدوها في النحو العربي. ونذكر منها: المختصر في النحو لأبي محمد بن المبارك المعروف باليزيدي (ت 202هـ)، والأوسط في النحو للأخفش الأوسط (ت215هـ)، ومختصر في النحو لمحمد بن يزيد المبرد (ت285هـ)، والموجز لابن السراج (ت316هـ)، واللمع في العربية لأبي الفتح بن جني (ت392هـ)، والجمل لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ)، وغيرها كثير. لكننا لن نفرط في التوغل في هذه المصنفات، وما لا يدرك كله، لا يترك جله.

## 5- دعاة تيسير النحو العربي من المحدثين في أهم مسائله:

لقد تتابعت المحاولات الجاهدة لتيسير النحو العربي ولم تتوقف عند المتقدمين فقط، بل كان للمحدثين نصيب موفور من المؤلفات التي أثْرَتْ المكتبة العربية بأفكارها، وسنعرض في هذا المجال لأهم الذين ساهموا في الدعوة إلى تيسير النحو ببعض الكتب، ومن أهم العلماء نجد: إبراهيم مصطفى، إبراهيم أنيس، عباس حسن، مهدي المخزومي.

---

[1]– أنور راكان شلال: العامل النحوي بين ابن مضاء القرطبي والمحدثين، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ط1، ص18.

[2]– محمد عيد: أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، سنة 1989، ص 83.

أ- **إبراهيم مصطفى** (ت 1340هـ): عمل الأستاذ على تيسير النحو العربي وتخليصه من كل الغموض الذي عرف به مثل من سبقه، وقد صرّح بذلك في كتابه (إحياء النحو)، حيث يقول: «أطمح أن أغير منهج البحث النحوي للغة العربية، وأن أرفع عن المتعلمين إصر هذا النحو، وأبدلهم منه أصولا سهلة يسيرة، تقرّبهم من العربية وتهديهم إلى حظ الفقه بأساليبها»[1]، ويظهر من هذا أنه يحاول من خلال كتابه إعادة النظر في بعض المسائل النحوية التي شقّت على المتعلمين بتسهيل مضامينها أو تغييرها إن اقتضت الضرورة. ويعد كتاب (إحياء النحو) مواصلة لثورة ابن مضاء القرطبي على نظرية العامل، إلا أنّه أفرد فيه فصولا أخرى أهمها إعادة النظر في علامات الإعراب التي يلغي فيها الفتحة، ويبقي على الضمّة والكسرة، لأنه يرى أن الفتحة لا دلالة لها وقد استسهلتها العرب فجرت على لسانهم، ويقول بأنّ الضّمّة والكسرة لا تدلان على عامل لفظي، بل المتكلم هو الذي أحدثهما، ذلك أنّ «للإعراب الضّمّة والكسرة فقط، وليستا بقية من مقطع، ولا أثر لعامل من اللفظ، بل هما من عمل المتكلّم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام»[2]. ثم ينتقل للحديث عن بعض الموضوعات والأبواب المتشابهة ليجمعها في باب واحد، ويرجع ذلك لمنطق أنّ العلامات في الإعراب الضمة والكسرة فقط، وعليه فهو يجمع بابين أو أكثر في باب واحد، ويرى أن بعض العلامات الأخرى فرعية ولا حاجة لها، ومن ذلك باب الأسماء الخمسة، وباب جمع المذكّر السّالم، وباب ما لا ينصرف[3].

ب- **إبراهيم أنيس** (ت1397هـ): يعد إبراهيم أنيس من الذين حملوا لواء الثورة على النحو العربي في غموض أبوابه وتشعبها، سيرا على نهج من سبق، وقد ألف كتابه (من أسرار اللغة) الذي حاول فيه سرد آرائه في هذا المجال، لكن الدرس اللغوي قبله كان راكدا منذ

---

[1]- إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، سنة 2014، ص 13.

[2]- المرجع نفسه: ص 42.

[3]- ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مرجع سابق، ص 71-73.

حملة ابن مضاء القرطبي، وهذا ما يقره من كان له دراية بمراحل تطوره؛ من أمثال الباحث محمد حماسة عبد اللطيف الذي يقول: «ولم تكن الهزّة التي أحدثها ابن مضاء القرطبي في القرن السادس الهجري قد أحدثت أثرها، لأنّ كتابه (الرد على النحاة) ظل مطمورا حتى حققه الدكتور شوقي ضيف سنة 1947، فظل الدرس النحوي على مألوف أمره في الدوران في تلك الدائرة المغلقة، ولم تكن ثورة 1919، ثورة في المجال السياسي فحسب، بل إنّها حرّكت المياه الآسنة في المجال الثقافي، والأدبي، والنقدي، والنحوي»[1]، ولما جاء إبراهيم أنيس اهتم بعدة مسائل نحوية محاولا تغييرها بما يتماشى ومقتضيات العصر، وقد ظهرت محاولاته في كتابه السالف الذكر، ومن أهمها أقسام الكلمة، فبعد جزم العلماء واللغويين بأنّ أقسام الكلام كما قسمه سيبويه، اسم وفعل وحرف، يرد إبراهيم أنيس على ذلك بأنّ هذا التقسيم متأثر بالفلسفة والمنطق اليوناني، كما يرى هذا التقسيم يعتمد على المعنى فقط، مما يجعل فيه بعض الغموض، ثم يطرح البديل الذي يخرج النحو من هذا الغموض بالاعتماد على أسس أخرى في التقسيم، وهي المعنى، الصيغة، وظيفة اللفظ في الكلام، لأنّه يرى هذا التقسيم يساعد على التفريق بين الكلام، ويُعدُّ تقسيما آخر يعتمد على أربعة أقسام وهي: الاسم، الضمير، الفعل، الأداة[2]. ومن الموضوعات التي تناولها كتابه كذلك موضوع الإعراب، وفيه تحدث عن العلامات الإعرابية والتي يرى بأنّها بلا مدلول «بل لا تعدو أنْ تكون حركات يحتاج إليها في كثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض»[3]. ويظهر أنّه تناول فكرة إبراهيم مصطفى نفسها لكنه لا يتفق معه في دورها، فهو يراها مساعدة في نطق الحروف كي لا تسكن فقط، ويقودنا هذا الموضوع لديه إلى الجملة، وهي من الموضوعات التي تطرق إليها والتي تقوم عنده على أساسين هما: الشكل والمضمون، فقد نصل بالجملة حسب رأيه إلى أنْ نشكّلها من لفظ واحد إذا كان الفهم يصل للسامع. وبهذا نصل إلى مفهوم الجملة عنده أنها «في

[1]– محمد حماسة عبد اللطيف: إبراهيم أنيس والدرس اللغوي، مجمع اللغة العربية، مصر، القاهرة، (د.ط)، ص9.

[2]– ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، مرجع سابق، ص 267–278.

[3]– إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط 3، سنة 1966، ص 225.

أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلا بنفسه، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر»[1]، ثم يخلص إلى مفهوم الجملة التي يرى فيها المسند والمسند إليه يعتمدان على ما يريد المتكلم إيصاله، فقد يطول المسند والمسند إليه في جملة طويلة، وقد يقصر في القصير. كل ذلك مرتبط بالمفهوم وبالمعنى الذي ذكرناه سابقا والذي يعتمد على قسمي الجملة وهو الشكل والمضمون.

ج- **عباس حسن** (ت1398هـ): يعدّ عباس حسن من أبرز النحويين الذين دعوا إلى تيسير النحو العربي، وقد سخّر قلمه لنقد العلماء المتقدمين في بعض آرائهم النحوية، كما سار على نهج من سبقه من العلماء في عصره، وقد ظهرت آراؤه في كتابين: الأول: (اللغة والنحو بين القديم والحديث)، والثاني: (النحو الوافي) وهو دراسة تطبيقية. وقد حوى هذا الأخير من مباحث التيسير ما يغنينا عن كتابه الأول، فقد ركز الكاتب دراسته في النحو الوافي على مجموعة من العناصر تخص الدرس النحوي العربي وهي: السماع، والقياس، فنظرية العامل، ثم التأويل، وأخيرا التعليل، ولن نرجع للقياس ونظرية العامل، وسوف نركز في جهود عباس حسن في مجال السماع، والتعليل فقط. فأما السماع فيرى أنّه من أهم الأسباب التي جعلت الغموض يلفّ النحو العربي، وقد امتد للقرآن الكريم، ويقول بأنه راجع إلى التعصّب الذي التزم به القدامى في الاحتجاج بالقبائل العربية الستة فقط، ويقر أنّ السبيل لإخراج النحو العربي من الصعوبة التي عرف بها، هو العدول عن تضييق دائرة الاحتجاج، فالقبائل الستة قد انقرضت، وزد على ذلك التمازج الذي وقع بين العرب والأمم الدّخيلة بالمصاهرة، وما نتج عنه من جنس مولّد، لا يمنع أي مدرسة نحوية من الاستشهاد بغير تلك القبائل شرط الوثوق بفصاحتهم، لأن الأساس في هذا كله هو الوصول للقاعدة

[1]- إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مرجع سابق، ص 260-261.

النّحوية الصحيحة[1]. أما التعليل فيرى أنّ كل النحاة القدامى علماء كانوا أو تلامذتهم، قد تأثّروا من قريب أو بعيد بالمنطق الفلسفي الذي ظهر آنذاك، ويرى كذلك أنهم قد انجرّوا وراءه حتى ظهر في قواعدهم النحوية، فلا يمكن أن نجد تعليلا لقولنا أنّ الفاعل مرفوع، أو المفعول منصوب، إلا أن نقول بأن العرب قد نطقت به هكذا، ووجب اتباعهم فيه «ولذلك كان المصيب منهم المحصل من يقول: هكذا قالت العرب، من غير زيادة على ذلك»[2].

**د-مهدي المخزومي** (ت 1413هـ): يعد مهدي المخزومي من اللغويين الذين تكبدوا عناء البحث في تسهيل الدرس النحوي وتخليصه من الصعوبة التي عرفها منذ القدم، ومن الأسباب التي دفعته لمحاولات تيسير النحو العربي، ما شهده من مشاكل لدى طلاب اللغة العربية حين كان يدرّس في الطور الثانوي، وهذا جعله يبحث عن سبل لحل هذه المشكلات، كما أنه -بعد اطلاعه على بعض مؤلفات المتقدمين، ورأى كتب المتأخرين وشروحهم- لاحظ هناك اختلافات كثيرة جعلت النحو غامضا، وقد ألف عدة كتب في مجال التيسير منها: (في النحو العربي، نقد وتوجيه) قدمه مصطفى السقّا سنة 1964. و(في النحو العربي، قواعد وتطبيق) قدمه كذلك مصطفى السقّا سنة 1966. ومن أهم ما دعا إليه مهدي المخزومي قوله: «أخلّص الدرس النحوي من سيطرة المنهج الفلسفي عليه، وأن أسلب العامل النحوي قدرته على العمل، وكان النحاة -رحمهم الله- قد جعلوا من هذا المنهج منطلقا لأعمالهم، ومن هذا العامل محورا لدراستهم، وكان إصرارهم على هذا قد أوقعهم في مشكلات كثيرة أتعبوا أنفسهم في محاولة التغلب عليها، وأتعبوا بها الدارسين»[3]. والملاحظ أنّ مهدي المخزومي في كتابه يوافق ابن مضاء في فكرة إلغاء العامل الذي أرهق الطلاب، والذي يدخل النحو العربي في منهج فلسفي تأثرا بالفلسفة اليونانية، إلا أنه لا يوافقه في كل

---

[1]- ينظر: عباس حسن، اللغة والنحو بين القديم والحديث، (د.ت)، دار المعارف بمصر، (د.ط) سنة 1966، ص 113-114

[2]- المرجع نفسه: ص 134.

[3]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ط 2، سنة 1986، ص 16.

ما يذهب إليه، فهو لا يجد حرجا في فكرة القياس، لكنه يرفض المغالاة فيها، وذلك أنه « قد يكون قياسا مبنيا على أساس التشابه بين المقيس والمقيس عليه، وقد يكون قياسا مبنيا على اشتراك المقيس والمقيس عليه في علة ظنّوا أنّ الحكم النحوي قائم عليها، ومن هنا أسهبوا في الكلام على العلل، زعما منهم أنّ العرب كانوا يبنون عليها أحكام لغتهم، وغلوا في ذلك غلوّا جعلهم يبعدون في فلسفة القياس وأنواعه النظرية»[1]. وما كان من مهدي المخزومي في فكرة القياس إلا اتباع الخليل الذي يقيس ما لا يعرف على ما عرف من مسموع كلام العرب وأساليبهم. هذا وقد أورد رحمه الله ما يجب أن يكون في الدرس النحوي من موضوعات لا يستغنى عنها وهي: الدرس الصوتي من حيث دراسة علاقة الأصوات بمخارجها وصفاتها، والدرس الصرفي من حيث بنية الكلمة ووزنها واشتقاقها وغيرها. ثمّ الدرس النحوي ويعنى به الجملة التي يركز عليها من حيث نوعها وأركانها وما يطرأ عليها من تغيرات، والذي يظهر لنا أنّه يثبت اهتمامه بالجملة من منطلقين، الأول ما تعلق بها وبأحوالها، والثاني ما تعلق بالمعاني التي تؤديها[2]. ولو بقينا نتتبع أفكار مهدي المخزومي فسنطيل. وإذ نتوقف عند هذا القدر فذلك لكثرة النحاة الذين تناولوا هذه المسائل وغيرها بالتحليل والدرس، ونحن نحاول بقدر المستطاع أن نذكر أهم النقاط التي تفرد بها كل منهم دون عودة لها عند آخر.

## 6- واقع التطبيقات النحوية؛ تطورها وأهميتها:

### أ-التطبيقات النحوية عند القدامى:

لقد كان المعنى واللفظ توأم صراع طويل بين أهل اللغة القدامى من حيث العلاقة الموجودة بينهما، حتى جاء عبد القاهر الجرجاني المتوفى سنة 471هـ وأرسى قواعد نظرية النظم، وهو العنصر الذي يربط بين المعنى واللفظ في اللغة العربية. لكن موضوعنا اليوم

[1]- مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، مرجع سابق، ص 22.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص 28.

لا يخص هذا، فنحن نقف عند علاقة المعنى بقواعد اللغة العربية، ولعل العالم العربي سيبويه قد أوغل في هذا المجال من باب أنّ النحو مبني على عوامل مختلفة ظاهرة ومضمرة، ثم جاءت ثورة ابن مضاء القرطبي لضرب نظرية العامل هذه التي عليها يرتكز علم النحو، وطالب مع من ناصره بإلغائها. ولسنا نناقش ذلك لأننا عرضنا له فيما سبق، بل نحن في صدد الحديث عن تلك التطبيقات العملية التي كانت منذ ظهور النحو العربي ولها الدور الرئيس في توضيح معانيه وفهم قواعده حسب رأي علماء اللغة المتقدمين، وواقع الأمر يقول إنّ كل قاعدة نحوية دون تمرين لها وممارسة على أرض الواقع تزول، خاصة وأن النحو وقواعده لم تكتب للعلماء فقط بل حتى للمتعلمين، ولهذا سنعرض في هذا العنصر إلى أهمّ التطبيقات التي كانت قديما وحديثا؛ ومدى تأثيرها في فكرة التيسير التي دعا ابن مضاء وغيره لها.

لقد اعتمد علماء اللغة المتقدمون في الاستدلال للقواعد النحوية بالأدلة النقلية، وذلك من القرآن الكريم، ومن كلام العرب خاصة، كما اعتمدوا على القياس في عديد المسائل، وذلك بالرجوع إلى فترة ما قبل عصر الاحتجاج وأثنائه، فقد كانوا يحشدون العديد من الشواهد ويطبقون للحكم النحوي في المسألة بالكثير من الشواهد، وهذا طلبا للتوضيح. لكنه جعل الغموض يلف هذه المسائل نظرا لاختلاف التأويلات والآراء في المسألة الواحدة مما يدخل المتعلم في حيرة وضياع. ومن هذا المنطلق حمل ابن مضاء ومن ناصره لواء الثورة على علماء النحو القدامى، ومن بين المسائل التي أثارت حفيظته مسألة القياس التي يرى العديد منهم أنها أساس في القواعد النحوية، ومنهم ابن الأنباري الذي يقول: «إنما النحو قياس يتبع، واعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس»[1]، ويرد ابن مضاء على دعواهم في كتابه الرد على النحاة ويرفض فكرة القياس التي بنى القدامى عليها قواعدهم وتطبيقاتهم، لأنه يرى أن العرب لا يمكن أن تحمل شيئا على آخر، فلا يمكن تحريم

[1]– محمد عيد: أصول النحو العربي في نظر النحاة، مرجع سابق، ص 69.

العنب لأن الخمر صنع منه. أما عن التطبيقات والتمارين النحوية فإن الحديث عنها يختلف عن سابقيها، وقبل ذلك يجب ذكر أهم التصنيفات التي حوت العديد من التمارين النحوية، فمنها ما كان في مجال إعراب القرآن ومعانيه، علما أنّ النحو العربي وُضع انطلاقا من كلام العرب والقرآن الكريم، لذلك كان لزاما على العلماء الرجوع لهما لدعم قواعدهم وحشد الأمثلة منهما، ثم شروح القصائد والدواوين والتي كان لها الفضل في إرساء تلك القواعد، فهي المصدر الثاني من مصادر الاحتجاج، ولقد أدرك العديد من العلماء دور التمارين في فهم القواعد النحوية لذلك راحوا يحشدون التمارين الواحد تلو الآخر دفعا للغموض الموجود في الكثير من القواعد هذا من جهة، ومن جهة أخرى بغية تثبيت هذه القواعد في الأذهان، ويمكن القول كذلك أن الغاية منها الإحاطة بمبادئ النحو وأصوله. ولقد ووجهت محاولات تأليف التمارين هذه بتيار معارض وآخر مؤيد، فهذا ابن جني الذي يرى أن لهذه التمارين دورا فعالا إذ تساعد على صقل العقول وشحذها، ومن ذلك «الاستطالة على اللفظ بتحريفه والتلعّب به؛ ليكون ذلك مدرجة للفكر، ومشجعة للنفس، وارتياضا لما يرد من ذلك الطرز. وليس لك أن تقول: فما في الاشتغال بإنشاء فروع كاذبة، عن أصول فاسدة! وقد كان في التشاغل بالصحيح، مغن عن التكلف للسّقيم»[1]، ومعناه أنّ هذه التمارين تساعد في تطوير القواعد النحوية، ونجده يركز دوما على القياس وسبق التنويه لذلك، ولكن ابن جني يضع بعض الشروط للقياس، وهي القياس على الأقوى استعمالا في كلام العرب، واعتماده على مبدأين؛ عدم اللبس، والخفّة. وقد وافق ابن جني في فاعلية التمارين النحوية العديد، ومنهم المازني في كتابه التصريف، والمبرد في كتابه المقتضب وقد أكثر من التمارين فيه، والجرمي وكلهم يعللون ويقبلون على شحذ الذهن وإعمال الفكر بالتمارين النحوية[2]. ولكن

[1]– ابن جني: الخصائص، مرجع سابق، ج3، (باب: في المستحيل، وصحة قياس الفروع، على فساد الأصول) ص328–329.

[2]– ينظر: محمد مدور، الأبعاد النظرية والتطبيقية للتمرين اللغوي، رسالة لنيل الماجستير في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج لخضر–باتنة، سنة 2007/2006، ص 48.49.

الذين عارضوا فكرة التمارين اللغوية الذين حملوا لواء الثورة على القدامى ومنهم ابن مضاء القرطبي، يرفض القياس الذي بنيت عليه نظرية العامل وما فيها من تأويل يدخل المتعلم في بحور التخمينات التي تلبس الحقيقة وتضيّعها، ولعل اعتماده على الفكر الظاهري الذي يأخذ بظاهر الأمر جعله يحتج على هذه القواعد ومنها القياس، والتمارين والتطبيقات الافتراضية.

وتُعدّ آراء ابن مضاء التي أوردها في كتابه (الرد على النحاة) دليلا قطعيا لما يذهب إليه فهو يحجج بأنّه جاء ليرفع الغبن عن النحو بعد ما اتفق النحاة على إقرار الخطأ. ويرى أن حشد التمارين لا طائل منه وذلك يرجع إلى المشكلة نفسها وهي كثرة القياس.

**ب- التطبيقات النحوية عند المحدثين:**

يصرح شوقي ضيف عن هجمات ابن مضاء، برفض الأقيسة النحوية التي بلا فائدة، ويهاجم القياس لفساده أو ضعفه ويقول في ذلك: «ابن من (البيع) على مثال (فُعل) ذاهبين إلى أنه يصح أنْ يقال (بوع أو بيع) قياسا على قولهم: (موقن) في قلب (الواو ياء)، أو على مثال (بيض) و(غيد) بقلب الضمّة كسرة، وكل ذلك فضول ينبغي أن يبرأ منه النحو، ويخلص تخليصا حتى لا يكون فيه عسر ولا صعوبة»[1]. وربما قد صدق شوقي وابن مضاء في ما ضربا من شواهد، فإن المتعلم لن يحصل على الإفادة من هكذا قياس، بل هو بحاجة إلى فهم قاعدة نحوية أو صرفية كالقلب أو الإبدال، وقد تتضح له بمثال بسيط من كلامنا المتداول دون الرجوع للقدامى. ثم إنّ العديد من الدارسين المحدثين ساروا على نهج ابن مضاء غير شوقي ضيف، خاصة في التمارين التي لا طائل منها وأطلق عليها مصطلح غير العملية. ومن هؤلاء الدارسين الدكتور تمام حسان. فإنّنا نجد له وقفات عند بعض المحاولات للتمارين التي تخدم القاعدة، ويرى بصحتها فهي موجهة للمتعلمين بالدرجة الأولى، كما أنّها تساعد على تسهيل الصعب وتقريب البعيد، ومن الذين أسهموا في هذا: ابن مالك صاحب (الألفية)، وابن عصفور صاحب (الممتع)، وابن هشام الأنصاري صاحب

[1]- شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة، ط 7، ص306.

(قطر الندى وبل الصدى). وعموما فإنّ هذه التمارين كان منها ما كان من (الكتاب) لسيبويه، إذ إنّه أُلّف للمتخصصين، فهي رغم أنها وجّهت للمتعلمين، إلا أنّ أسلوبها يشقّ عليهم، وقد أظهرت مضامينها توجّهها للمتخصصين. ولنقف برهة عند فترة من تاريخ اللغة ربما قد أغفلناها وكان لها يد في تدهور حال الدراسات اللغوية في عصرنا، وهي العهد المملوكي أو عصر الضعف الذي ضاع فيه مستوى اللغة العربية وجمد فيه الفكر وتصلّبت الأذهان. ولذلك فقد انصرف العديد من الباحثين وقتها إلى بعض التآليف التي لا تسمن ولا تغن من جوع، وقد ساهمت في بث الغموض على النحو خاصة، كيف لا وقد عرف بالصعوبة منذ بدايته، تلك التصانيف شروح وحواشي ومتون شعرية كانت أم نثرية، ومنها (ألفية ابن مالك) في النحو، وقد قام ابن مالك بتأليف كتابين لشرحها وهما (التسهيل)، و(تسهيل التسهيل)، وهذا يدل على أنّ حملة التيسير التي ظهرت منذ عقود مضت، وحملت منهج التمارين لشرح تذليل صعاب القواعد النحوية، لم تثمر ولم تفد في إيصال النحو للمتعلمين بالطريقة التي يحتاجها المتعلمون؛ ونحن نرى آثار ذلك في جيلنا اليوم، فقد أصبح النفور من النحو بارزا ومن سمات العصر، فالدرس النحوي مازال إلى يومنا هذا يعاني.

### ج- التطبيقات النحوية الحديثة وتأثيرها على الدرس النحوي العربي:

بمرور الزمن وظهور الحركة العلمية الأوروبية وعصر النهضة، جاءت معها الدراسات الحديثة والنظريات الحديثة كالبنيوية والسلوكية وغيرها، ففكر الدارسون العرب في سبل جديدة تساعد في جعل التمارين النحوية أكثر نجاعة بعد ثبوت عكسه مع الدرس اللغوي القديم؛ وذلك لما تحمله من تعقيد وعسر، وبهذا ظهرت آراء جديدة محاولة الاستفادة من علم اللغة الحديث ونظرياته التي تسعى إلى مواكبة العصر وتطوره، ويمكننا التطرق لبعض تلك الإفادات، فعندما «بدأ التعليم الحديث لاحظ رفاعة الطهطاوي (1801-1873م) خبرة الأوروبيين في تعليم لغاتهم، وأفاد من جهود المستشرق الفرنسي (دي ساسي) في التأليف في النحو العربي، فألف الطهطاوي كتابه (التحفة المكتبية لتقريب اللغة) ثم ألف بعده بعض

اللبنانيين كتبا جديدة تعرض قواعد العربية بشكل عصري»[1]، ومن هنا بدأ تركيز العديد من الدارسين على تطوير التمرين اللغوي من خلال جعله أكثر شمولية، ومن ذلك قول الدكتور مبارك المبارك «ثم إنّي استبعدت التمارين التطبيقية في آخر كل فصل قناعة مني بأن التطبيق على هذه القواعد يتم في جميع مواد اللغة العربية شعرا ونثرا، ولقد ألحقت بكل فصل نماذج إعرابية، علها تساعد الطالب على فهم ما ورد في الفصل»[2]، وبعدها بدأت تظهر الكتب النحوية بطريقة وظيفية بالاعتماد على النماذج الشائعة فقط، ثم إن الدرس اللغوي الحديث اعتمد طريقة فصل المواد اللغوية عن بعضها، مثل جعل كتب للنحو، وكتب للصرف، عكس ما كان في القديم من دمج النحو بالصرف، ومن تلك الكتب الحديثة كتاب (التطبيق النحوي) **لعبده الراجحي**، وكتاب (قواعد اللغة العربية) للدكتور **مبارك المبارك**، وكتاب (المرجع السهل في قواعد النحو العربي) **لهشام عليان وسميح أبو مغلي**. وقد كانت تمارين هذه المؤلفات موضوعة حسب مستويات المتعلمين بجعلها تتدرج في السهولة والصعوبة. ولنزيد توضيح هذه الفكرة نقدم لكم هذا النموذج التي يوضح تلك التطبيقات ما ورد في كتاب (المرجع السهل في قواعد النحو العربي) التطبيق على الشكل التالي[3]:

| الموضوع | السؤال | الأمثلة |
|---|---|---|
| رفع المضارع | عين فيما يأتي الأفعال المضارعة المرفوعة، واذكر علامة رفع كل منها. | 1-يستفيد الذكيّ من أخطائه<br>2-المنافقون يقولون ما لا يفعلون<br>3-أنت تلبسين ما تخيطين<br>4-المستقيمان المتوازيان لا يلتقيان |

[1]- محمود فهمي حجازي: البحث اللغوي، دار الغريب للطباعة والنشر، ط1، سنة 1994 ص129.

[2]- مبارك المبارك: قواعد اللغة العربية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت-لبنان، ط 3، سنة 1992، ص3.

[3]- هشام عليان وسميح أبو مغلي: المرجع السهل في قواعد النحو العربي، دار الفكر، الأردن، ط1، 2001، ص 193-194.

| | | |
|---|---|---|
| | | 5-يسمو كبير النّفس فوق المظاهر |
| نصب المضارع | عين فيما يأتي الأفعال المضارعة المنصوبة، واذكر ناصب كل فعل منها وعلامة نصبه. | 1-يؤلمني أن تعذب الحيوان<br>2-كونوا يدا واحدة فتفوزوا<br>3-لا تأمر الناس بالصدق وتكذب<br>4- ﴿ وَلَا تُقَٰتِلُوهُمْ عِندَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ حَتَّىٰ يُقَٰتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ [البَقَرَة : ١٩١] |
| جزم المضارع | عين فيما يأتي الأفعال المضارعة المجزومة، واذكر جازم كل منها وعلامة جزمه. | 1-من يتجنب أذى الناس ينج من أذاهم<br>2-﴿ فَلَا تَدْعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَ فَتَكُونَ مِنَ ٱلْمُعَذَّبِينَ ﴾ [الشُّعَرَاء : ٢١٣]<br>3-كيفما تعامل صديقك يعاملك<br>4-إن تراقب ضميرك تتقن عملك |
| الأسماء المعربة | عين فيما يأتي الأسماء المعربة، وبين سبب رفع كل اسم منها، وعلامة رفعه | 1-عاد أبوك من السفر<br>2-الحديث ذو شجون<br>3-أخوك رجل فاضل<br>4-لولا المريض ما عرفت الصحة |
| المصدر المؤول | بين المحل الإعرابي للمصدر المؤول من أن والفعل مما يأتي: | 1-النميمة أن تسعى بين اثنين بالفساد<br>2-سرني أن ترجع سالما<br>3-﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البَقَرَة : ١٨٤]<br>4-يراد أن يحضر أخوك |

ويظهر في هذا الجدول طريقة وضع التمرين بتدرج ونوعية مختارة في الأسئلة بحيث تناسب مستوى كل فئة وتصيب المقصود مباشرة. ونجد من الطرائق الحديثة كذلك تقديم نصوص مختلفة ويطلب من المتعلمين استنتاج ظواهر نحوية فيها حسب المكتسبات القبلية، وهي تدرب المتعلمين على كيفية توظيف هذه المكتسبات بأنفسهم. ورغم كل المحاولات التي ظهرت واستفادت من طرائق تعليم اللغات الأجنبية، إلاّ أنّ بعض هذه الطرائق الحديثة قد لا يصلح للغة العربية، ذلك أنّ هذه النظريات وُضِعت خصّيصا للغات بخصائص ليست كخصائص اللغة العربية، ولكنها نجحت إلى حد مقبول، ثم إنّ التطور المتواصل للدراسات اللغوية والتطور في المنظومات التعليمية عالميا يسعى لجعل المتعلم عنصرا فاعلا في الحياة، وتهدف لتمكينه من توظيف مكتسباته اللغوية في حياته العملية، وعليه فإنّ هذه الطريقة مازالت لم تصل لذلك، خاصة وأن هذه الطرائق مازالت تنتهج الطريقة الإلقائية التي تجعل المعلم هو الأساس والمتعلم مجرد متلق وليس منتجا. أمّا وقد ظهرت منظومة جديدة تسعى لجعل المتعلم هو محور العملية التعلمية والمعلم مجرد موجّه له؛ وجب النّظر في هذه الطرائق وتغييرها حسب هذه المقتضيات.

# الفصل الثانـي

## دراسة تطبيقية وصفية تحليلية

## لِكتاب تجديد النحو

## لشوقي ضيف

**1- التعريف بحياة الكاتب شوقي ضيف.**

**2- التعريف بالمدونة (تجديد النحو لشوقي ضيف).**

**3- تحليل أهم مسائله التيسيرية والتطبيقية؛ ومناقشتها**

**4- دراسة في التطبيقات النحوية في كتاب تجديد النحو.**

## 1- التعريف بحياة الكاتب شوقي ضيف:

هو أحمد شوقي بن الشيخ عبد السلام ضيف من مواليد قرية "أولاد الحمام" التابعة لمحافظة دمياط سنة 1910م، وقد كانت فرحة أبويه به كبيرة بعد فقدهما لابنين قبله، «ولعل ذلك ما جعل أمه تبالغ في رعايتها له، وعطفها عليه عطفا لم يبرح ذاكرته يوما»[1]، وكان أبوه شيخا عالما أكمل تعليمه بالأزهر، إلا أنّه لم يتقلد منصبا قط بل اكتفى بالعمل في مزرعته بالقرية، وكان شوقي يبصر كل صباح أباه يقرأ كتاب الله عز وجل، وقد كان الأب خدوما لأهل قريته ما جعله محبوبا عندهم، وفي هذا الجو المليء بالحب والعطف والروح الدينية نشأ الطفل، وفي صغره فقد عينه اليسرى بعد أنْ أصيبت بالرمد فأخذه لطبيب بالقرية، والذي لم ينصح الأب بأخصائي عيون وأجرى له عملية أفقدته العين اليسرى. وفي السادسة من عمره التحق بالمدرسة الأوّليّة بالقرية، وقد سافر أبواه لدمياط وتركا القرية، بغية تعليم ابنهما ليكون شيخا عالما دينيا، وقد كانا يسمعانه ذلك من حين لآخر، ولذلك أدخله أبوه كتّابا ليحفظ القرآن الكريم. بعد أن حفظ شوقي القرآن الكريم، التحق بالمعهد الديني سنة 1920. وقد بدأ يقرأ الصحف اليومية ويطالع أخبار السياسة والأدب، وقد تعرّف بعدها على عمالقة الأدب من أمثال طه حسين، وعباس محمود العقاد، ومصطفى صادق الرافعي، ومما يشهد له صغيرا تلخيص كتاب "قطر الندى" لابن هشام الأنصاري[2]، وعن حبه للنحو والبحث فهذا الكتاب «هو الذي ألقى في وعي الفتى مبكرا حاجة النحو الخاص بالناشئة إلى التيسير والتبسيط، مما جعله فيما بعد ينشط للوفاء بهذه الحاجة»[3]. بعد إنهاء مرحلة الابتدائي انتقل إلى معهد الزقازيق الثانوي لتكملة تعليمه الأزهري، وقد اشتهر منذ صغره بحيائه، وقد عرف

---

[1]– شوقي ضيف: معي، دار المعارف، القاهرة، ط2، سنة1985، ص13.

[2]– ينظر: شوقي ضيف، سيرة وتحية –دراسات في الأدب والنقد واللغة والتراث، تح طه وادي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، سنة 2003، ص 20–21.

[3]– شوقي ضيف: معي، مرجع سابق، ص 59.

عنه بأنه لم يشترك بأية خصومة، ولم يتدخل في أية عداوة. في فبراير 1927 وُضِع حجر الأساس لجامعة القاهرة، في عام 1929/1928 ترك طريق الأزهر ومشواره الديني ليلتحق بدار العلوم بمدرسة ثانوية تسمى "التجهيزية"، وتحول لباسه من الأزهري إلى الزيّ الإفرنجيّ مما أدى ذلك إلى تحول فكري وعلمي لديه، وبعد سماعه أن كلية الآداب ستفتح أبواب قسم اللغة العربية لقبول مجموعة من المدرسة التجهيزية، ومجموعة من الثانوية الأزهرية ليتابعوا دراستهم بالقسم. وفي عام 1931/1930 التحق بالسنة أولى بقسم اللغة العربية وبدأ يدرس علوم العربية ومعه اللغة الإنجليزية والفرنسية، وقد تتلمذ على يد كبار الأساتذة كطه حسين، والأستاذ أحمد أمين وغيرهم[1]. وفي سنة 1934 نشر أول مقال له بعنوان "الوضوح والغموض في الشعر" في مجلة الرسالة التي كان يرأس تحريرها أستاذه أحمد أمين، وقد قال فيه أستاذه أنه حين كبر رجع لمقالاته الأولى ليجد أسلوبه ثابتا على نهجه الرصين، ظنا منه أنه نما وتطور بفضل قراءاته الكثيرة لأمثال الجاحظ[2]، وهذا ما عرف به الأستاذ شوقي من جزالة العبارة وجمال الأسلوب، وراح يشق طريقه ويكتب دراساته بتحليل الظواهر الأدبية التي يكتبها، وخلال أربع سنوات التي أمضاها بالقسم كان جادا ملتزما، ولهذا فقد لفت انتباه كل من درّسه رغم تنوع تخصصاتهم ومدارسهم الفكرية وفي سنة 1935 نال الليسانس بامتياز والأول على دفعته. بعد تخرجه عيّن محررا بمجمع اللغة العربية، وفي سنة 1936 عيّن معيدا بقسم اللغة العربية[3]. وفي سنة 1939 نال درجة الماجستير بموضوع: "النقد الأدبي في كتاب الأغاني لأبي الفرج الأصفهاني" وكان مشرفه فيها أستاذه أحمد أمين الذي «لعب دورا كبيرا في تشكيل المنظور الفكري الذي يكتب من

[1]– ينظر: شوقي ضيف، سيرة وتحية، مرجع سابق، ص22.

[2]– ينظر: شوقي ضيف، معي، مرجع سابق، ص 110.

[3]– ينظر: شوقي ضيف، سيرة وتحية، مرجع سابق، ص25.

خلاله شوقي ضيف»[1]، ولعل سلسلة "تاريخ الأدب" كانت نموذجا لمؤلف مشرفه: فجر الإسلام، وضحى الإسلام، وظهر الإسلام. وفي عام 1942 ينال درجة الدكتوراه بمرتبة الشرف الممتازة (الأولى) بموضوع "الفن ومذاهبه في الشعر العربي" بإشراف أستاذه الثاني الدكتور طه حسين. وفي سنة 1945 تزوج من السيدة أم عاصم، وكانت تلميذته بكلية الآداب بقسم اللغة الإنجليزية، وقد رزق منها بطفلين، عاصم، ورندة. ليصبح الولد مثل أبيه أستاذا بكلية الهندسة بالقاهرة، وابنته طبيبة دكتورة وأستاذة بكلية الطب بالقاهرة. وقد تتلمذ على يده العديد من الأساتذة في مصر مثل: يوسف خليف، مصطفى الشكعة، وغيرهم. وفي فلسطين: إحسان عباس، محمد يوسف نجم. وفي سوريا: أحمد راتب النّفّاخ، مازن المبارك. وفي العراق، وفي الأردن، والسودان، وغيرهم كثر.

بقي الأستاذ يشغل وظيفة عضو هيئة التدريس في قسم اللغة العربية، وفي عام 1953 رفض منصب دبلوماسي بوزارة الخارجية وبقي في منصبه حتى صار أستاذا سنة 1953، وقد شغل منصب رئاسة مجلس قسم اللغة العربية من 1968 إلى 1971[2]. ورغم إعراضه عن المناصب إلا أنّ سيرته ومؤلّفاته خوّلاه ليكون عضوا في عدة هيئات «منها: عضو مجمع اللغة العربية بالقاهرة ورئيسا له سنة 1996، عضو المجالس القومية المتخصصة بالقاهرة، عضو المجمع العلمي المصري، عضو شرف بالمجمع اللغوي الأردني. وكذلك نال سيادته الجوائز العلمية التالية: جائزة مجمع اللغة العربية سنة 1947م، جائزة الدولة التشجيعية في الآداب سنة1955م عن كتاب "شوقي شاعر العصر الحديث"، جائزة الدولة التقديرية في الآداب سنة 1979م، جائزة الملك فيصل العالمية للأدب العربي سنة 1403هـ-

[1]- شوقي ضيف: سيرة وتحية، مرجع سابق، ص25.

[2]- المرجع نفسه: ص 26-27.

1983م، جائزة مبارك في الأدب العربي سنة 1423هـ-2002م»[1]. يعتبر شوقي أكثر علماء عصره تأليفا، وتحقيقا، ولا عجب في أنه لم يتخذ صديقا سوى الكتاب، ويمكن تصنيف جهوده في أربعة مجالات: الدراسات الأدبية، الدراسات البلاغية والنقدية، الدراسات النحوية، الدراسات الإسلامية وتحقيق التراث[2]. ولقد بدأ فكره يتّسع كلما زادت ثقافته وشغفه بالعلم، ومما يعرف عليه كراهيته للظلم؛ وما جعله يولّف عن أمير الشعراء أحمد شوقي، الأمر الذي عارض فيه رأي أستاذيه طه حسين وعباس محمود العقاد. ليواصل مسيرته العلمية بتأليف حوالي خمسين مؤلّفا منها موسوعة "تاريخ الأدب العربي" في عشر مجلّدات، استغرق فيها ثلاثين عاما، وهي مشروع حياته، فحاول أن يجمع فيها بين اتجاهين: الأول النظر في تاريخ الأدب بوصفه علما كما رآه طه حسين وبروكلمان، والآخر تقسيم الأدب إلى عصور سيرا على نهج القدامى، مثل الرافعي، وجرجي زيدان، وأحمد حسن الزيّات، وأحمد أمين. وما نحتاج معرفته اليوم هو دراساته النحوية، فقد ذكرنا تلخيصه لبعض كتب ابن هشام الأنصاري مثل: (مغني اللبيب) و(قطر الندى وبل الصدى)، فقد صدر له أربعة كتب نحوية هامة ومنها: تحقيق كتاب (الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي)، كتاب (تجديد النحو) الذي سنتناوله بالتحليل في هذا الفصل، ويعتبر شوقي ضيف من الأوائل الذين فجّروا قضية تيسير النحو العربي تأثرا بتحقيقه لكتاب ابن مضاء القرطبي. ولم يقف عند إعادة بعثه لهذا الكتاب للوجود تحقيقا فقط، بل تتبّع دراسة تاريخ النحو العربي ونظرياته ومدارسه، كما أشرف على عدة رسائل علمية في مجال النحو وتيسيره وتعليمه. وفي مساء 13 مارس 2005م تنطفئ شمعة العالم واللغوي شوقي ضيف عن عمر يناهز الخمسة والتسعين عاما

[1]– شوقي ضيف: سيرة وتحية، مرجع سابق، ص 28.

[2]- ينظر: المرجع نفسه ، ص35.

قضاها بين المراجع والكتب مُكبّا عليها بصدر رحب ويد نقيّة، شهد له بذلك كل من لقيه وعرفه[1].

## 2- التعريف بالمدونة (كتاب تجديد النحو لشوقي ضيف):

حملت شوقي ضيف ممارسته لتدريس النحو في الجامعة –على مدى سنوات طوال– على إمعان النظر في مشكلة النحو وتعليمه الناس»[2]، ولعل هذا ما دفعه إلى التفكير في عمله هذا، إذ يقول في سنة «1977 قدمت إلى مجمع اللغة العربية مشروعا لتيسير النحو»[3]، والذي ارتكز على ثلاثة أسس هي: الأول إعادة تنسيق أبواب النحو، والثاني الأخذ من آراء ابن مضاء ولجنة وزارة المعارف، والثالث يخص الإعراب. وقد أقرّت اللجنة شطرا كبيرا من المشروع مع تعديله. وبعد أنْ أضاف العالم أساسا رابعا حول مجموعة من التعريفات والضوابط الدقيقة، حاول التوسع في فكرة التيسير بإضافة أساسين آخرين هما: الخامس حذف زوائد كثيرة في أبواب النحو، والسادس خاص بزيادة إضافات لأبواب ضرورية. وكان قد لمح لهذا العمل في مقدمة تحقيقه لكتاب ابن مضاء، وفي عام 1982 خرج من دار المعارف كتاب "تجديد النحو" للوجود. ويعتبر هذا الكتاب من الكتب الأولى في مجال تيسير النحو ودعواه عند المحدثين، والمتمعن فيه يجده مواصلة لما جاء به ابن مضاء القرطبي؛ والذي اعتمد في ثورته على القواعد النحوية القديمة على فكرة إلغاء العامل، فإن شوقي اعتمد كذلك على هذه النظرية في دعوته. والعجيب في الأمر أن الدكتور شوقي لم يتوقف عند تأليفه لهذا الكتاب فقط بل طبق ما جاء فيه في قسم اللغة العربية بكلية الآداب، ورغم العادة التي سرت باختيار مباحث في النحو كل موسم لتدارسه ومع ذلك لا يمتلكون زمامه

[1]- ينظر: الموقع الإلكتروني، شوقي ضيف/m.marefa.org، الإثنين 01 ماي 2023، 13:36.

[2]– شوقي ضيف: سيرة وتحيّة، مرجع سابق، ص128.

[3]– شوقي ضيف: تجديد النحو، (د.ت)، دار المعارف، القاهرة، ط5، سنة 2003، ص4.

على الوجه المطلوب، قلت طبق اللغوي عمله التبسيطي على طلابه وقد عرض عليهم كل الأبواب التي وضعها عن النحو العربي كاملا بالتركيز على ما ينفعهم، وفي النهاية نجحت التجربة نجاحا باهرا، ويتمكن الطلاب من استيعاب خلاصة النحو بأكملها وفي عام واحد[1]. ولكننا لن نطيل التفصيل في حيثيات هذا الكتاب لأننا سنتناوله بالدرس والتحليل في هذا الفصل، ولكننا سنعرض لأهم ما جاء فيه من مضامين. فقد بدأ شوقي ضيف هذا الكتاب بمقدمة تطرق فيها لأسباب كتابته له وتحدث عن تحقيقه لكتاب (الرد على النحاة) لابن مضاء، كما أشار إلى الجهود التي بذلت قبله من طرف العديد من العلماء لكن محاولاتهم لم يكتب لها النجاح، وبعدها جاء مشروعه هذا وفصّل كيف تم قبوله، وما هي التعديلات والمقترحات التي ضمّنها مشروعه. ثم بعد المقدمة مدخل ذكر فيه الأسس التي بنى عليها تجديده للنحو، وذلك من خلال إعادة تنسيق أبواب النحو، ويشير إلى تأثره بعلم التجويد، وذلك «واضح في الصفحات الأولى من القسم الأول في الكتاب أنني أدخلت في النحو مبحثا في نطق الكلمة ودقة التلفظ بحروفها اقتبسته من علم التجويد»[2]. ثم يفصل في التقسيمات التي أضافها في كتابه والتي لم يعتن بها كفكرة «الموازين الصرفية أي عناية لأنها تدخل على المباحث الصرفية تعقيدا هي في غنى عنه»[3]، وتكلم عن الأبواب التي حذفها مثل باب كان وأخواتها، وكاد وأخواتها، ولسنا في موضع يسمح بالتفصيل بعد. ثم انتقل للحديث عن إلغاء الإعراب التقديري لبعض الكلمات والإعراب المحلي للجمل، وفصل في هذا بأن قسمه إلى أجزاء تناول فيه إلغاء تقدير متعلق الظرف والجار والمجرور، وإلغاء عمل أن المصدرية في المضارع مقدّرة، وإلغاء العلامات الفرعية في الإعراب. لينتقل لباب الإعراب لصحة النطق، فوضع ضوابط وتعريفات دقيقة، كذلك حذف زوائد كثيرة ويختم

[1]– ينظر: شوقي ضيف، سيرة وتحيّة، مرجع سابق، ص 128–129.

[2]– شوقي ضيف: تجديد النحو، مرجع سابق، ص 11.

[3]– المرجع نفسه: ص 11.

المدخل بإضافات متنوعة[1]. وعند بداية عرضه لمضمون الكتاب نجده يفصّل في الأقسام الستة التي قدمها في المشروع وهي:

-**القسم الأول** وقدم فيه نطق الكلمة وأقسام الفعل وتصاريفه وأنواع الحروف، فهو يفصل في الكلمة، ومخارج الحروف، ليتكلم عن صفات الحركات والحروف، ثم الهمزة ونوعيها، فالإدغام والإبدال، أل القمرية والشمسية، ثم أقسام الفعل كل ما يعتريه من تجريد وإضافة وغيرها من أحواله، ويقدم أمثلة على تصريف الفعل، ليختم القسم بأنواع الحروف[2].

-**القسم الثاني** الذي خصصه للاسم وأنواعه وتصاريفه، وتناول فيه أبنية الاسم، والنكرة والمعرفة، الصحيح والمعتل والمقصور والممدود والمنقوص، فالتذكير والتأنيث، وما إلى ذلك مما نجده في الاسم، حتى يختم القسم الثاني بالتصغير والنسبة[3].

-**القسم الثالث والرابع** فصل في الثالث المرفوعات، مثل: المبتدأ والخبر، إنّ وأخواتها، الفاعل ونائبه، والرابع المنصوبات مثل: المفاعيل بمختلف أنواعها، الحال والتمييز، والنداء[4].

-**القسم الخامس** وفيه تحدث عن بعض التكملات كحديثه عن صيغ الفعل ودلالتها الزمنية، أدوات النصب، والعطف على اسم جامد، وغيرها من العناصر التي أرفقها في هذا القسم ليختمه بالحروف الزائدة[5].

-**القسم الأخير** فقد جعله شوقي ليستطرد في بعض المسائل الفرعية والتي لها من الفائدة ما لها؛ ومنها: الذكر والحذف، التقديم والتأخير، الجملة الأساسية، ويختمه بأنواع الجمل[6]. وبهذا

---

[1]- ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، مرجع سابق ، من ص23 إلى ص43.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، من ص48 إلى ص82.

[3]- ينظر: المرجع نفسه، من ص 87 إلى ص133.

[4]- ينظر: المرجع نفسه، من ص135 إلى ص195.

[5]- ينظر: المرجع نفسه، من ص199 إلى ص229.

[6]- ينظر: المرجع نفسه، من ص233 إلى ص256.

نكون قد أتينا على آخر الكتاب الذي حاول فيه صاحبه إعطاء رؤية جديدة للنحو العربي. وفي العنصر الموالي سنتطرق لأهم المسائل التي طرحها شوقي ضيف في هذا الكتاب ونحاول تحليلها.

## 3- تحليل أهم المسائل التي طرحها شوقي ضيف في كتابه ومناقشتها:

قام المؤلف بتقسيم النحو العربي إلى ستة أقسام، وذلك حسب متطلبات الحاجة للمادة العلمية وحسب الأهمية التي تكتسيها، وحسب تآلف الأبواب ببعضها، وفي الكتاب عرض للمسائل التي تناولها بالجملة، ثم قام بالتفصيل في كل قسم لوحده. وسنعرض لكل قسم على حِدة.

-**القسم الأول:** وعنوانه "**نطق الكلمة، الفعل وتصاريفه وأنواع الحروف**"، فعندما نرى الكلمة وأقسامها لم يغيّر شوقي في ذلك بل حافظ على ما جاء به النحاة القدامى، ثم ينتقل للحديث عن مخارج الحروف، وفيه كان واضح التأثر بعلم التجويد، فهو يمجّد آراء القدامى في تعيين مخارج الحروف ويثبت صحتها وقد قال في ذلك: «ورأى الخليل بن أحمد قديما أنّه لتبيّن الحرف ومخرجه تماما أنْ يُلفَظ ساكنا قبله ألف، فيقال مثلا لتبيّن نطق حرف كالباء مثلا: أَبْ، ولتبيّن نطق السين: أَسْ وهكذا. ولا بأس أن يمرّن الأطفال في أول تعلمهم على معرفة مخارج الحروف معرفة سليمة. وقد أوضح أصحاب التجويد هذه المخارج بمنتهى الدقة»[1]، ويلاحظ استئناس المؤلف بعلم التجويد في سلامة النطق، فصحيح أنه بعد ما لوحظ على الكثير من الذين لا يتقنون نطق الحروف، والذين لا يفرقون بين بعضها؛ لأن السبب في ذلك «أننا أهملنا الانتفاع في تعليم النشء والشباب بعلم التجويد وقواعده في نطق الحروف وبيان دقائقها في المد وغيره وما ينبغي أن يأخذه كل حرف من وقت لنطقه نطقا سليما»[2]،

[1]- شوقي ضيف: تجديد النحو، مرجع سابق، ص49.

[2]- المرجع نفسه: ص51.

ليواصل اقتباساته من علم التجويد ما يخص بعض الصفات في الحروف من التشديد والتنوين والمدّ واللين وكل ما تعلق بالحركات من فتحة وضمة وكسرة وسكون، فكل هذا يتصل اتصالا وثيقا بعلم التجويد الذي يجعل المتكلم بارعا في تطبيقات هذه الوحدات على الحروف ونجده صحيح اللسان لا يعاني من اعوجاج فيه، عكس ما نلاحظه في لكنة الناشئة اليوم. ثم يزيد في التفصيل في الإدغام والإبدال ولو أنّ ما ذكرناه عن الحركات والكلمة وعلاقتها بعلم التجويد يقودنا ذلك للتوغل في ظاهرة الإدغام والإبدال وهما كثيران في علم التجويد بل نجد علماء التجويد يفردون بابا كاملا لهذه الظواهر، وقد فصل الكاتب في صور الإدغام بين الحروف المتجانسة والمتقاربة مخرجا وصفة، وغير ذلك من التفصيلات التي نجدها، ثم ينتقل بعد ذلك لـ (أل) القمرية والشمسية. لكن المشكلة أن شوقي قد عقّد الفكرة أكثر من تيسيرها فهو من جهة يدخل التعقيد على الناشئة التي أصبحت تتأفّف من التشعبات التي تواجهها في دراسة النحو، ومن جهة أخرى أضاف للنحو العربي بابا آخر وهو علم الأصوات، فمخارج الحروف ونوعها وغير ذلك من النقاط التي طرحها في هذا الباب يدخل منه الكثير في علم الأصوات التي يعتبر علم التجويد فرعا من فروعه، وكان حريا به أن يخرج هذا الأخير من هذا الباب ولا يذكره.

وننتقل لعنصر آخر في نفس الباب وهو الفعل وأقسامه، من حيث الزمن (ماض، مضارع، أمر)، ثم يذكر المجرد والمزيد، ويقدم أمثلة على كل منهما للتوضيح وإزالة اللبس، ثم الصحيح والمعتل وأقسامهما، فالمتصرف والجامد وأقسامهما، ويذكر المبني والمعرب ويفصل هذا في كل قسم من أقسام الفعل، ويذكر اللازم والمتعدي بأقسامهما، ثم المبني للمعلوم والمبني للمجهول، فهو لم يترك في هذا المجال لا شاردة ولا واردة فيه إلا ذكرها،

ونلاحظ دوما سيره على نهج القدامى في هذا التفصيل فلم يحذف شيئا مما وضعه علماء النحو قديما. كجدول تصريف الفعل المضعّف[1]

وبعد هذا المثال يقوم الكاتب بتحليل ما يصيب الفعل المضعف وتوضيحه ويقارنه بغيره ويلاحظ أنْ لا اختلافا كبيرا بينه وبينهم إلا في الإدغام الذي يفك تارة ويبقى أخرى، ليختم هذا القسم بأنواع الحروف، ومنها حروف الجر، حروف العطف، حروف النفي، أحرف الشرط، ومن الحروف أحرف التحضيض، وأحرف التنبيه، وأحرف النداء، وللجواب أحرف، وأحرف نصب المضارع، وغيرها من الحروف المختلفة الوظائف[2]. لكن ولو تمعنا في قول الكاتب أنّ أغلب هذه الحروف إنْ لم نقل كلّها سيتناولها بالدراسة في أبواب أخرى، فلماذا يفرد لها عنصرا في هذا الباب إنْ كان يسعى للتيسير، فهو بهذا يعقّد ويطيل دون فائدة، فقد ذكر في مقدمة الكتاب أن من أسباب تأليفه لهذا الأخير «حذف زوائد كثيرة في أبواب النحو تعرض فيه دون حاجة»[3]، فهو عندما تكلم عن الحروف بمختلف أنواعها، ثم يقول إنّه سيفصل فيها في باب آخر فلماذا لا يترك ذكرها مباشرة لذلك الباب ولا يترك ذهن المتعلم في حيرة حولها، ولعل من اللغويين الذين عابوا على شوقي هذه الإضافات مثل الدكتور محمد عيد الذي يقول: «أمّا أنْ تقدّم في كتب تأخذ مادّتها من تراث العربية النّحوي، ثم تغيّر المصطلحات بدعوى التجديد، فهذا مرفوض، فلدينا من مصطلحات النحو وحدوده ما يكفينا، والتغيير يحدث الاضطراب والبلبلة، وهو فضول لا حاجة إليه ولا فائدة فيه»[4].

-**القسم الثاني:** وعنوانه "**أقسام الاسم وتصاريفه وأنواعه**"، ليبتدئ بأبنيته المختلفة التي يذكر فيها رأي النحاة العرب القدامى في أنّ أصغر بنية له هي الثلاثي، وما كان من حرفين

---

[1]- ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، مرجع سابق، ص 71.

[2]- ينظر: المرجع نفسه، ص82-83.

[3]- المرجع نفسه: ص5.

[4]- محمد عيد: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، دار عالم الكتاب، القاهرة، ط1، سنة1989 ص14.

فقد حذف الثالث تخفيفا، ثم يذكر مخالفة المستشرقين لنحاتنا بأنّ أصغر بنية هي الثنائي. ويرجح رأي العرب فيقول: «ولعل في كل ذلك ما يدل على صحة نظرة نحاتنا إلى الصيغ الثنائية وأنها ثلاثية في الأصل، وهي نظرية تعين في تصريف هذه الصيغ وفهمها فهما حسنا»[1]، ثم ينتقل إلى النكرة والمعرفة، فيعرف كل منهما ويضرب أمثلة مستوفاة لكل منهما، لكن يبدو لنا أنه يضع الأمثلة دون مقياس فهو يقول: «رجل، امرأة، ولد، أسد، زهرة، شجرة، دار، قلم، مدينة، مدرسة»[2]، وكان بإمكانه أن يذكر لكل نوع مثالا واحدا يفي بالغرض. ثم يبين أنواعا أخرى للمعرفة وهي الأعلام، والمعرّف بالألف واللام، والمضاف للعلم، والاسم الموصول، واسم الإشارة، والضمير. ثم يذهب للصحيح والمعتل (مقصور–منقوص–ممدود)، فالصحيح هو ما لم يكن به حرف من حروف العلة، لكنه يشير إلى أنه حذف من هذا القسم بابا كبيرا حول القلب لأنه لا يفيد، واكتفى بذكر قلب الهمزة حرف علة يجانس الحركة السابقة، هذا كمثال لما فصله المؤلف في الاسم المعتل وما يذكره في المنقوص من حالات مختلفة والمقصور والممدود، وقد قدم لكل ذلك أمثلة متنوعة ليوضح بها. وبعد هذا يذكر نوعا آخر وهو المذكر والمؤنث، فالأول ليس له علامة موضحة، والآخر نوعان لفظي ومعنوي، ثم يفصل في التأنيث من حيث التاء وأنواعها، وتأنيث الصفة. ويأتي بعد هذا المفرد والمثنى والجمع، لكنّه لا يفصل في المفرد بل المثنى من حيث ما يلحق به من تغيّر في آخره، ثم الجمع وأنواعه من جمع مذكر ومؤنث سالمين، وجمع تكسير، وحاول التفريق بين نون المثنى ونون الجمع ونون الأفعال الخمسة. وبحديثه عن الجموع؛ ذكر اسم الجمع، واسم الجنس الجمعي، واسم الذات واسم المعنى، ثم المصدر الجامد والميمي، واسم المرة والهيئة، والصناعي. لكن المشكلة في كل ما ذكرنا في تفصيل هذا القسم أن كل ما قام به

[1]– شوقي ضيف: تجديد النحو، مرجع سابق، ص 88.

[2]– المرجع نفسه: ص88.

المؤلف من تفصيل ما هو إلا إعادة ما ذكره علماء النحو القدامى في كتبهم، فلم يأت بالجديد. فها هو يردف ويزيد في تفصيل الاسم بالمشتقات التي هي اسم الفاعل واسم المفعول وصيغ المبالغة والصفة المشبهة باسم الفاعل واسم التفضيل واسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، لكنّنا لسنا ندري لماذا لم يستثن من هذه المشتقات ما ذكره مع المصدر، وهي اسم المرة واسم الهيئة رغم أنها مشتقة[1]؟ وعندما أكمل تفصيله فيما ذكرنا بدأ بالإعراب والبناء، فيعرّف كلا منهما، ثم يوضح اختلاف الإعراب والبناء في تغير آخر الكلمة وبين التنوين الذي يعد إعرابا وهذا كما ذهب إليه النحاة، ونجد شوقي يعتب على النحاة ذكر إعراب بعض الكلمات «فيقولون مثلا: مضارع مجزوم بالسكون–مبتدأ مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة –مفعول به منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة –مجرور وعلامة جرّه الكسرة الظاهرة. والأولى أن يكتفي بكلمة مبتدأ مرفوع، ومفعول به منصوب، ومجرور، ولا داعي مطلقا للزيادة المذكورة كما يصنع النحاة»[2]. لكننا نظنه مخطئا فيما يقول؛ فلو حذفنا كما يرى؛ كيف نفرق بين الذي يعرب بحركات مقدرة والذي يعرب بحركات ظاهرة، ويثبت ما يذهب إليه في باب الإعراب المحلي الذي يصرح برأي العلماء الذين ثاروا على القدامى وطالبوا بإلغاء الإعراب التقديري يثبت رأينا ما يقوله الدكتور محمد عيد بأنّ «القول بفكرة "المحل" والاكتفاء بها كما جاء في "تجديد النحو" ضياع لكل هذه الاعتبارات السابقة، إذ يترتب على ذلك مصادرة لمن يتطلّع لمعرفتها بعد من المتعلّمين»[3]. يعود شوقي للاسم المبني ليفصل فيه وهو: الضمير بأنواعه، الاسم الموصول، واسم الإشارة، أسماء الشرط والاستفهام، الظروف المبنية والمعربة، اسم الفعل، أسماء الأصوات. ونتوقف قليلا في هذه الأنواع التي تم ذكر بعضها سابقا ثم عاد إليها هنا. وهذا ممّا يصيب المتعلم بالملل، فلماذا

[1]– ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، مرجع سابق، ص (91–107)،

[2]– المرجع نفسه: ص 109.

[3]– محمد عيد: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، مرجع سابق، ص 24.

لم يفصّل مثلا حين تكلم عن المعرب وزاد معه الظرف المعرب. هذا حسب رأينا طبعا تفاديا للتكرار. وينتقل بعد هذا للحديث عن المضاف وغير المضاف، ويرى أنّه الأكثر شيوعا في اللغة العربية، ويذكر أنّ الإضافة فيها: اللفظية، وتختص باسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول. وحذف المضاف إليه وفصله عن المضاف، كلمات مضافة دائما. ويزيد في التوسّع في هذا القسم بالمتبوع والتابع، ليبين أنهم النعت والعطف والبدل والتوكيد، ثم يفصّل في كل منها، فالنعت نوعان حقيقي وسببي، لكنه يرى أن السببي قلّ استعماله في لغتنا اليوم، فحري بنا تركه، وفي هذا يعلق الدكتور محمد عيد عليه بأن هذا التعبير الممطوط الذي ذكره حول النعت السببي مرفوض لأن الفصحى استعملت في القديم وإلى يومنا هذا[1]. والتوكيد نوعان لفظي ومعنوي، والبدل الذي لم يكثر في تفصيله رغم وجود أنواع وقد مرّ عليها مرور الكرام ربما لأنه لا يرى فائدة من ذلك –والله أعلم– ليختم هذا القسم بالتصغير والنسب، فهو يرى أن النحاة أكثروا في باب التصغير ولا حاجة لها؛ بحجة أن لغتنا لا تعتمده اليوم، كما يرى أن بعضها لم يرد في كلام العرب، واكتفى شوقي ببعض الأمثلة التي وردت في لغة العرب، وكذلك النسب الذي يضيف فيه أن النحاة وضعوا له قواعد افترضوها، واكتفى بطريقة صياغة النسب بزيادة ياء مشددة على الاسم[2]. وفي هذا نضم رأينا لرأي الدكتور محمد عيد الذي يرى أنّ هذه الصيغ مازالت مستعملة ليومنا هذا مثلما ذكر في النعت قبل قليل.

–**القسم الثالث** من الكتاب هو "**في المرفوعات**" يعتبر هذا القسم مع المنصوبات من أصغر الأقسام في الكتاب، فلنبدأ بالمرفوعات ويعني بها الكلمات التي تعرب بعلامة الرفع الضمة، وقد بدأها بأساس الجملة الاسمية وهما المبتدأ والخبر، فالأول وهو المبتدأ الذي يقوم عليه

[1]– ينظر: محمد عيد، قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، مرجع سابق، ص 31.

[2]– ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، مرجع سابق، ص (112، 133)

معنى الجملة، فقد فصّل فيه شوقي بأنواعه من «اسم ذات علما أو اسم جنس معرّفا بالألف واللام، أو مضافا إلى معرفة ... اسما صحيحا ... وقد يكون مقصورا أي معتلا بالألف، أو منقوصا معتلا بالياء»[1]، ثم انتقل للحديث عنه نكرة، وبين شروط وروده كذلك، والمعروف أنّ المبتدأ إذا ورد نكرة تأخر وذلك ما أقرّه علماؤنا القدامى، لكنه قد يحتل الصدارة يقول المؤلف إذا أضيف أو نعت أو ألحق به جارّ ومجرور. ليذهب للحديث عنه وهو ضمير متصل. وبعد هذا يفصل في الخبر، فيعرفه، ثم يذكر أقسامه، ولم يخرج شوقي عن نهج القدامى فيه. تحدث كذلك الكاتب عن الخبر نكرة ومعرفة، وتعدد الخبر وتطابق الخبر المشتق مع المبتدأ، ويشير إلى نقطة وهي أنّ الخبر يكون مؤنّثا إذا كان لجمع غير العاقل، وأعطى لذلك أمثلة كثيرة. لكنه يضيف هنا حديثا عن الفعل نراه في غير محلّه لأن الحديث الآن عن الخبر ولا يدخل فيه الفعل ووجوب تأنيثه. ثم أضاف جواز الإفراد والتأنيث مع جمع من يعقل جمع تكسير، لكنه يفضل تطابق الخبر هنا مع المبتدأ. وذكر عناصر أخرى فيما يخص المبتدأ والخبر، كالرابط بين المبتدأ وجملة الخبر، والربط بالفاء والواو بين المبتدأ المفيد للعموم وجملة الخبر، حذف الخبر والمبتدأ وتقدم الخبر[2]. كل هذه عناصر أوردها الكاتب في هذا المجال. بعد المبتدأ والخبر تأتي إنّ وأخواتها وفيها نحتاج خبرها في المرفوعات فاسمها أصله مبتدأ لكنه يصبح منصوبا، فبدأ بحوصلة عن عمل إنّ ثم يدخل لبيت القصيد وهو خبرها الذي هو نفسه خبر المبتدأ، ويقع عليه ما يقع على خبر المبتدأ إلا في تقدمه، فهو لا يتقدم على اسم إنّ إلا إذا كان شبه جملة فيجوز تقدمه. وفي هذا الباب تطرق إلى الربط بين اسم إنّ المفيد للعموم وجملة الخبر، وفيه نفس ما يحدث مع المبتدأ يحدث مع اسم إنّ وخبرها، ثم عنصر آخر وهو لام الابتداء التي تدخل على خبر إنّ لتؤكده وقد تدخل على

[1]– شوقي ضيف: تجديد النحو، مرجع سابق، ص 137، بتصرف

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 139–144.

اسمها أيضا. وبعدها جاء عنصر مواضع كسر إنّ وفتحها اللتين لا تختلفان إلا في مكان وجودهما، ويشير إلى أن النحاة أوردوا مواضع أخرى ويراها غير متداولة فلا حاجة لذكرها، وقد تخفف أنّ فيبطل عملها. وذكر بعدها ما الكافة لعمل إنّ وأخواتها. هناك باب آخر ورد في هذا القسم وهو لا النافية للجنس فبعد التعريف بها ألحقها في العمل بإنّ وأخواتها، لكن الفرق بينهما هو أنّ اسم لا وخبرها يكونان نكرتين دائما ويكون اسمها مبنيا إذا كان مفردا مثل قولنا "لا رجل في الدار نائم"، وينصب إذا كان مضافا أو شبيها بالمضاف مثل "لا عبد سوء مشكور" و "لا مذموما خلقا ناجح"، وقدّم ملحوظة حول إلحاق لا بأب وأخ وسيّما وحول وقوة وما ينجرّ عنها، ويشير إلى ما قاله في بداية الكتاب وفي إعراب "لا حول ولا قوة إلا بالله" أن النحاة ذكروا أربعة أوجه وهو يرى وجها واحدا لأنه المستعمل والباقي لا[1]. ثم يذكر حذف خبر لا النافية للجنس ويقول بأنّ حذفه كثير حتى ليخيل لنا أنّه أصل، ويميّز الكاتب بين لا النافية للجنس ولا النافية للوحدة وقد أثبت ما قالته العرب من أنّ الاسم بعدها مرفوع على الابتداء. وهناك نوع آخر وهو لا المكررة، وتختلف عنهما أنّ الاسم بعدها معرف عكسهما، ويعرب مبتدأ مرفوع كذلك. والعنوان التالي من المرفوعات هو الفاعل، فيقوم بتعريفه ثم يذكر تأخره عن فعله، ويشير إلى أن الفاعل إذا تقدّم عن الفعل لم يعرب فاعلا على رأي الكوفيين، رغم وجود تذبذب في نسبة هذا القول لهم «ولكن ليس فيما نقله أبو البركات عن الكوفيين ما يدل على أنهم يسمون الاسم المتقدم فاعلا، فقوله (يرتفع بما عاد إليه من الفعل) معناه أن المبتدأ يرتفع بالخبر، والكلام ظاهر في أنّ في الفعل ضميرا هو الفاعل يدل عليه قوله "بما عاد إليه"»[2]، ويغوص الكاتب في لغات العرب الشاذة التي تثبت ضمائر التثنية والجمع مع الفواعل، ويقول بعدم قبولها، ثم يعرّج على تأنيث الفعل وتذكيره

[1]– ينظر: شوقي ضيف، مرجع سابق، ص151.

[2]– موقع: www.omandaily.om، زاوية لغوية: تقدم الفاعل على الفعل 2، الخميس 11ماي 2023، 10:32.

ومواضع الوجوب والجواز والامتناع، ويقول كذلك عن تأنيث الفعل وإفراده مع جمع ما لا يعقل وحالاته، ومتى يحذف الفاعل وذلك في بعض الحالات وسيذكرها في باب الحذف والذكر كما يشير، ثم متى يجيء الفاعل جملة، ومتى يكون الفاعل مجرورا لفظا مرفوعا محلا، وفي هذا نشير إلى أنّه من بين المسائل التي طالب بحذفها هي الإعراب التقديري والمحلي، وها هو يعود ويذكرها في هذا الموضع. ومما يلاحظ في هذا القسم أن شوقي قام بإلغاء حالات كثيرة في الإعراب مثل تقديم المبتدأ وتقديم الفاعل وحالاتهما التي لم يفصل فيها كثيرا بحجة أنّ النحاة اعتمدوا على لغة الشعر وهي لغة غير مستعملة وغير ذلك في هذا الباب وفيها دعمنا رأينا برأي خليل حميش الذي يقول «وهذا الكلام يحتاج إلى الكثير من النظر، لأن المستمع إليه يتصور أن لغة الشعر القديم لا تخضع لأي قيد نحوي، وإنّما قواعدها في واد وقواعد اللغة الشفوية التي تكلم بها العرب بينهم في واد آخر، ونحن لا ندري كيف أنّ اللغويين والنحاة القدماء قد سوغوا لأنفسهم الاستشهاد بلغة الشعر في وضع القواعد النحوية وهم يعلمون أنّ الشعراء لا يراعون في لغتهم أي اعتبار للقواعد، كما يقول شوقي»[1]، وهذا عين الصواب، فكيف يعقل أن يغفل النحاة القدامى عن مسألة كهذه، وهم الذين ما انفكوا يقطعون البيداء المقفرة سعيا منهم لطلب هذا العلم من أفواه العرب الأقحاح شعراء وغيرهم.

-**القسم الرابع:** وهو معنون بـ "**في المنصوبات**"، وقد بدأ هذا القسم بالمفعول به الذي هو اسم منصوب بالفتحة أو الياء أو الكسرة، ثم يتكلم عن الأفعال المتعدية التي ينتج منها المفعول به، واللازمة التي لا تحتاج له، وقد سبق الإشارة إليها في باب الفعل وتصاريفه، كما ذكر الأفعال التي كانت لازمة وتحولت إلى متعدية، ثم ذكر المفعول به بكاد وأخواتها،

[1]- خليل حميش: جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي -دراسة في الأسس والمنهج- مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري تيزي-وزو، سنة 2014، ص 97 .

ومفعولا ظن وأخواتها، ومفاعيل أعلم وأخواتها، وتجدر الإشارة إلى أن هذه العناوين قد قام الكاتب بدمجها في باب المفعول به بعد أن كانت أبوابا لوحدها عند القدامى. فقد ردّ كلام البصريين عليهم من حيث إعرابهم للاسم بعد كاد وأخواتها اسما لها والجملة الفعلية محلها النصب على الخبرية لها، فهذا «إعراب لا يستقيم بتاتا حين يقترن المضارع بأنْ المصدرية مثل: (عسى زيد أنْ يقوم) لأننا لو حذفنا عسى في الجملة لأصبحت: زيد أنْ يقوم. وهو تعبير خطأ، لأنه إخبار عن اسم الذات باسم المعنى»[1]، وكذلك ظن وأخواتها وأعلم وأخواتها حين قال النحاة أنها تدخل على مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وقد رفض ذلك السهيلي، وكذلك السيوطي ليدعم شوقي موقفه بهما بأن ذلك فاسد، من حيث أنك حين تقول "ظننت زيدا عمرا" لا يصلح قولك "زيد عمرو" إلا إن كنت تقصد المشابهة بينهما. وكذلك باب أعلم وأخواتها حين نحذفها لا يستقيم الكلام مثل "رأى زيد عمرا مسافرا" وبعد زيادة الألف للفعل رأى تصبح الجملة " أرى علي زيدا عمرا مسافرا" على أساس عمرا مسافرا أصلهما مبتدأ وخبر وهو قياس خطأ كما وضحه في ظن وأخواتها[2]، وينتقل بعد هذا لترتيب الفاعل والمفعول به وأيهما الأول وما الثاني؟ فيرى أن الأصل فيهما الفاعل ثم المفعول به، لكنه قد يسبقه في الشعر خاصة طلبا للوزن، كما يتقدم عن الفعل كذلك في باب القصر، أو الاستنكار ويفرد لهذا مبحثا خاصا سماه التقديم والتأخير. وقد تكلم كذلك عن مجيء المفعول به ضميرا متصلا وقدم نماذج مع مختلف الضمائر. ليتحدث عن حذفه وعن بعض المفاعيل حقها الجر وقد ورد ذلك في باب الأفعال المتعدية واللازمة، وأخرى تجرّ لفظا وتنصب محلا. بعد ذلك المفعول المطلق الذي يرى أن النحاة لم يعطوا لهذا العنصر حقه ليعيده بتعريف يرى أنه جامع فيقول: «"المفعول المطلق اسم منصوب يؤكد عامله أو يصفه أو

[1]– شوقي ضيف: تجديد النحو، مرجع سابق، ص 15 (بتصرف)

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص 16-17-18

يبينه ضربا من التبيين"، لتدخل في كلمة "يبينه ضربا من التبيين" جميع الصيغ التي تنوب عن المفعول المطلق»[1]، ويزيد تفصيلا فيه بذكر ما ينوب عن المصدر في المفعول المطلق من مرادفه أو صفته أو ضميره أو عدده أو لفظ كل وبعض أو اسم الإشارة أو آلته، ثم ذكر حذف عامله الذي سيستفيض فيه في القسم الأخير من الكتاب. ثم يذكر في هذا القسم المفعول فيه ويتوسع في تفصيل حيثياته من الظرف، ثم من حيث تصرفه وعدمه، ومن حيث بناؤه وإعرابه فمبهم ومحدود، بعدها يذكر الحكم الإعرابي للمبني والمعرب منه، وكذلك الحكم الإعرابي لأسماء الجهات وما أشبهها من المضافة، والحكم الإعرابي لظروف الزمان المضافة إلى الجمل، وما ينوب عن الظرف من مثل اسم الفاعل " خارج، ظاهر". بعد المفعول فيه جاء باب المفعول له أو لأجله وأقسامه الثلاثة وهي المنكر والمعرف بالألف واللام والمضاف وحكم كل منها، وقد أضاف في هذا الباب المفعول معه وهو من المفاعيل التي ذكرها في الأساس الرابع الذي ورد فيه المفعول المطلق سابقا؛ إذ يرى أنّ النحاة لم يوفّوه حقه من التعريف، فيحاول شوقي ضبط تعريفه والإحاطة بكل تفاصيله. بعد المفعول معه يأتي ذكر الاستثناء بتعريفه وتحديد أدواته (إلا، ماخلا، ماعدا، ماحاشا، غير، سوى) فيبدأ بإلّا وهي الأساس ويذكر حالاتها المختلفة التي ترد فيها وجملتها، ثم يذهب لما بقي من الأدوات بشرحها وتقديم أمثلة لها. وبعدها يورد الحال وهو من الإضافات التي يرى إجحاف النحاة في تعريفه، ويوضح رأيه في ذلك بتقديمه في هذا القسم وتخصيص باب كامل له، فبعد تعريفه يذكر صاحب الحال ويعرفه ويمثّل له حسب الحالة التي يرد عليها، ثم يذكر تطابق الحال مع صاحبها ويذكر جواز عدم التطابق في حالة كون صاحب الحال جمع تكسير وتكون الحال مفردة أو مثنى أو جمعا، ويقول كذلك الأولى للتطابق. ثم عامل الحال التي يرى أنّ النحاة أطالوا فيها لكنه يوردها في حالات بسيطة وهي أن الحال تأتي بعد جملة

[1]– شوقي ضيف: تجديد النحو، مرجع سابق، ص31.

تامة اسمية، أو فعلية بفعل تام أو متعد. ويضيف كذلك أقسام الحال الثلاثة المعروفة وهي المفرد والجملة وشبه الجملة. وخامس نقطة هي مجيء الحال نكرة وهو الغالب وقد تأتي معرفة بعد كان وأخواتها التي جاءت بعدها نكرة كذلك، وعدم ثبوت الحال وهو الأصل وقد وردت في القرآن الكريم ثابتة، ومن الأصول في الحال الاشتقاق وقد ترد جامدة كذلك خاصة في التشبيه والمصادر، ويختم حديثه عن الحال بالجملة الحالية وروابطها من واو الحال، أو الضمير الذي يعود على صاحبها. العنصر الموالي للحال هو التمييز، فيعرفه ويقسمه إلى التمييز بعد المقادير، وبعد الفعل اللازم، وبعد الصفة المشبهة، وبعد اسم التفضيل، وبعد فعل التعجب، وبعد أفعال المدح والذم، وبعد كنايات العدد (كم– كأين– كذا)، وبعد الضمير المبهم، وبعد العدد، ويختم بالصيغ المحفوظة مثل (لله دره عالما). ويختم القسم بالنداء آخر المنصوبات، فيعرفه ثم يذكر أقسامه وهي: المفرد، غير المفرد، العلم، النكرة، ويشرح لكل قسم ويمثل لها، ثم الحكم الإعرابي للمنادى ولكنه لم يخرج عما قاله النحاة في هذا ويختتم الباب بصيغ الترخيم الذي يرى أنْ لا استعمال له في لغتنا الحديثة فلا حاجة له، والاستغاثة، والندبة اللتان خالف فيهما النحاة بأنْ ضمّهما للنداء وهو بهذا أسهم في تيسير دراسة النداء وصيغه المختلفة للناشئة. لكن ما يعاب عليه في هذا القسم سقوطه في الغلط حين طالب بإلغاء العامل سيرا على نهج ابن مضاء القرطبي، ثم يرجع ويلمح له في عامل نصب الحال. كما أنّ قوله بإلغاء باب كاد وظن وأعلم وأخواتهن فيه من الصواب كما فيه الخطأ، فالنحاة لم يفردوا لها أبوابا خاصة اعتباطا وهناك من الدارسين المحدثين من يرفض قول شوقي وهو ياسين أبو الهجاء إذ يرى أنه «لا فصل بين الناشئين وغيرهم في هذا المجال، وإلا فسنحدث اضطرابا وخللا بين ما يقدّم للناشئة في مراحل التعليم المدرسي وبين ما يقدّم لهم في الجامعة. فإذا كان التيسير مقبولا مستساغا في هذه المرحلة في تقديم ما يعين الناشئ على نطقه وكتابته، فمن غير المقبول أن تخلط الأبواب تحت راية التيسير. والتيسير في هذا الباب بعد ذلك واسع، يقوم على حذف التمارين غير العملية والشواهد الغريبة، والأمثلة

المتخيّلة، وهو ما تحفل به أبواب ظنّ وعلم ويمكن الاقتصار على بعض من هذه الأفعال، وبعض القضايا المتعلقة بها في كل مرحلة من مراحل التعليم، ثم تزداد بعد ذلك شيئا فشيئا»[1]، كما يحاول دائما نقد شوقي في نقل باب الترخيم والاستغاثة والندبة، فالنحاة كلهم «تناولوها في ذيل باب النداء، وهذا موقعها المناسب، وما يؤخذ عليهم، ممارستهم للرياضة العقلية في هذه الأبواب، بعيدا من الاستعمال اللغوي»[2].

-**القسم الخامس:** وقد خصصه شوقي لبعض **التكملات** التي رآها ذات فائدة وبدأه بصيغ الفعل، وأول فعل هو الفعل الماضي المبني الذي يرى أنه يبنى على الفتح دوما، لكن قد يكون ظاهرا أو مقدّرا لاتصاله بما يغير الظهور، لكنه يشير إلى أنّ البناء قد يتغير حسب رأي بعض النحاة إلى السكون أو الضم. لينتقل إلى الدلالة الزمنية للماضي التي هي في الأصل وقوع الحدث في زمن مضى وانتهى، فقد يفيد الماضي على الاستمرارية، ومن أمثلتها: الحِكَم والأمثال ومنها (من صبر ظفر) وذلك أن الحِكَم والأمثال تستعمل في كل زمن وإن قيلت في الماضي. وقد يفيد المستقبل ونجدها مثلا في ألفاظ العقود من مثل (بعتك، وهبتك) وقد ورد في كثير من آي القرآن الكريم للتأكيد، مثل قوله تعالى: ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانشَقَّ الْقَمَرُ﴾ (القمر 1) ، ثاني فعل ذكره الكاتب هو المضارع (المعرب، والمبني)، وقد أشار إلى أنّ الأصل في المضارع الإعراب، لكنّه قد يبنى في حالتين، السكون حين اتصاله بنون النسوة، والفتح حين اتصاله بنون التوكيد. ثم يعرض لحالات رفع المضارع فدلالته الزمنية التي يشير إلى أنها الحاضر والمستقبل فإنْ قلت (الفلاح يزرع الأرض) كانت دلالته أنّه يزرع لم يتوقف فالحاضر يزول بسرعة ويصبح معناه المستقبل، ومن دلالاته الحال بعد ما النافية ولام الابتداء، ويفرد عنوانا لدلالة المضارع على الماضي ويقول إنّ المؤرخين والقُصّاص يستعملونه. ومن الأمثلة التي ضربها قصص الأطفال ليتخيّلوا أحداثها في التوّ واللحظة. بعد هذا يتحدث عن المضارع المعرب المنصوب كذلك وأدوات نصبه،

---

[1]- ياسين أبو الهجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1 سنة 2008، ص246.

[2]- المرجع نفسه: ص 264.

لكنه رغم أنّ الأدوات التي تنصبه لها دور واحد، إلا أنّه أفرد (أنْ المصدرية) بعنوان لوحدها وفصّل لها عدة حالات ترد فيها مع صلتها. ثم ذكر بقية الأدوات (لن، إذن، كي، لام التعليل، لام الجحود، حتى، أو بمعنى إلى، فاء السببية، واو المعية)، وذكر شوقي كذلك عطف المضارع على الاسم الجامد، مثل قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ اللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَاءِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا﴾ (الشورى 51)، والشاهد هو (يرسل) الذي عطف على (وحيا). ليتكلم بعدها عن المضارع المجزوم والأدوات التي تجزم فعلا واحدا وهي (لم، لمّا، لام الأمر، ولا الناهية)، ثم يذكر الأدوات الجازمة لفعلين مضارعين، ويقسّمها لأسماء ظروف وغير ظروف، وحرفين هما (إنْ، وإذما)، أشار كذلك إلى (إذا، ولو) وعملهما لم يظهر مع المضارع إلا في الشعر، كما يرى استعمالهما «كثيرا في النثر واللغة الأدبية ولكن مع فعلين ماضيين مثل: (إذا جئت مساء وجدتني – لو زرتنا لأكرمناك). وإذا كان جواب لو مثبتا كالمثال وجب اقترانه باللام، وإن كان منفيا بما لم يتحتّم ذلك مثل: (لو صُمْتَ ما تَعِبْتَ) – لو صُمْتَ لما تَعِبْتَ»[1]. يذكر أيضا جملة جواب الشرط التي يرى أنّها لا يلزم أنْ تتطابق مع جملة الشرط، ثم يبين ارتباط جملة الجواب بالفاء وإذا الفجائية. ينتقل بعدها للحديث عن المضارع الذي يجزم جوازا إذا وقع جوابا لفعل الأمر، أو جوابا لنهي، ويواصل الحديث عن المضارع إذا عطف بالواو والفاء على فعل الشرط، وما يترتب عن ذلك. ليتكلم عن إهمال إعراب أسماء الشرط لأنه يرى أنْ لا حاجة تدعو إليها في تصحيح النطق. وفي هذا يحضرنا تعليق على ما ذهب إليه شوقي في هذا الجانب من إلغاءٍ لإعراب هذه الأسماء لأنّها لا تفيد في النطق للدكتور أمين عبد الله سالم الذي يرد على شوقي في قراره بأنّ «هذا قرار من الأستاذ لا يؤمن التعجل بمشايعته، فما للأداء الصوتي والشكلي وحده يكون الإعراب، وإلا لما كان ثمة معنى لإعراب المبنيات بعامة، أو ما ماثلها من خفيّات الإعراب، فإعرابها لا يؤثر في صحة نطقها، ولا ندري السر في تخصيصه بما ذكر دونها، وكل على شاكلة، وما كان النحاة حين أجهدوا أنفسهم في إعراب نحو هذه الأسماء يغفلون أنّ هذه الجهود لا تؤثر عليها في ذاتها، إذ هي مبنية ، ولا يؤثر توظيفها في كل موقع في (صحة

[1]– شوقي ضيف: تجديد النحو، مرجع سابق، ص 211.

النطق) الذي يتعلق به أستاذنا، وإنّما الأثر في صياغة أسلوبها عموما، وذلك مرتهن بإدراك وظيفتها، أي بإعرابها حتما، وإدراكه المؤثر في تقديم التركيب معنى ومبنى»[1]، وهذا صحيح فالإنسان يهتم بالمعنى داخل السياق قبل أنْ يبحث عن وظيفة الكلمة داخله وبدون فهم المعنى لن يتم التركيب، فالإعراب يأتي في المرتبة الثانية بعد المعنى. ويختم باب الفعل المضارع بالحديث عنه ونون النسوة ونون التوكيد ومتى تلحقان به. وبعدها فعل الأمر الذي لم يطل فيه كما فعل مع الماضي والمضارع، فهو دوما مبني وقد أوضح حالاته في بداية الكتاب. وينتقل للباب الثاني من القسم وهو العدد فبعد تعريفه له ذكر العدد الأصلي وأقسامه الأربعة (مفرد، مركب، عقود، ومعطوف)، وبين المعرب وهو القسم الأول والثالث والرابع، أما الثاني فهو مبني على فتح الجزأين ماعدا اثني عشرة فهو ملحق بالمثنى، ثم تذكير العدد وتأنيثه. فيفرد لكل قسم من الأربعة تفصيلا. لينتقل إلى العدد الوصفي أو الترتيبي وله الأقسام نفسها وتسمياتها للعدد الأصلي. يذهب بعد ذلك لتمييز العدد ويبين تأثير العدد في إعراب تمييزه. ثم دخول الألف واللام على العدد وجواز ذلك وحالاته. الباب الموالي بعد العدد هو الممنوع من الصرف الذي يقوم بتعريف معنى الصرف في الأسماء والصفات، فالعلم والصفة لا ينونان ولا يجران، لكن إذا أضيفا بطل المنع، بعد ذلك بدأ بتفصيل القول وذكر العلم الممنوع من الصرف وصوره، فهو يمنع إذا كان مؤنثا تأنيثا حقيقيا أو مجازيا، أو مذكرا مختوما بالتاء، وقدم لذلك أمثلة متنوعة منها: زينب، فاطمة، عائشة، حمزة، طلحة، معاوية، ووضح في المؤنث الحقيقي يمنع إذا زاد عن ثلاثة أحرف شرط تحريك الثاني، فالممنوع مثل: أَمَل، رغَد، والثاني مثل: هنْد، دعْد. ومن العلم ما كان أعجميا ونقل إلى العربية مثل: آدم، إسماعيل، وهو مثل المؤنث الحقيقي في فكرة عدد الحروف، ومتحرك الوسط. وهناك العلم الأعجمي المختوم بـ: ويه، فإنه يبنى على الكسر مثل: سيبويه، خالويه، كذلك المختوم بألف ونون زائدتين، وما عدل عن الفعل، والعلم المركب تركيبا مزجيا[2]. ينتقل

---

[1]– أمين عبد الله سالم: تجديد النحو ونظرة سواء، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، مصر، مطبعة الأمانة، ط 1، سنة 1986، ص 69–70.

[2]– ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، مرجع سابق، ص 220–221.

شوقي للوصف الممنوع وصيغه، وهي ما كان على وزن فعلان، أو أفعل، أو معدولا من وزن آخر، ولكل حالة منها قدم أمثلة توضيحية. النوع الثالث هو المختوم بألف تأنيث مقصورة أو ممدودة، وقد أعطى له أمثلة كذلك، والنوع الرابع صيغ منتهى الجموع فبيّن لماذا سميت هكذا، وبعض الأمثلة فيها مثل: مدارس، أحاديث، أنامل جمع أنملة، وغيرها من الشواهد المختلفة. وذهب بعد ذلك لصيغة آحاد ومَوْحَد في العدد ويشرح شوقي معنى الصيغة، ثم قدّم لها أمثلة مثل "جاؤوا رُباَع أو مَرْبَع وسُداس أو مَسْدَس وعُشار أو مَعْشَر"[1]. الباب الرابع هو عمل المصدر والمشتقات عمل الفعل، وفي هذا العنصر حاول الكاتب أن يتحدث عن عمل بعض المشتقات عمل الفعل وشرط ذلك. وهي المصدر الذي يعمل مضافا ومنكرا ومعرفا بأل، ثم يشير إلى عمل المصدر منونا هي حالة شاذة فلا يصح ذلك. ثم عمل اسم الفاعل عمل الفعل إذا كان منونا ومضافا ومعرفا بأل، ويضيف تعدية اسم الفاعل لمفعولين إنْ كان فعله متعديا، ثم عمل أسماء المبالغة كذلك، فعمل اسم المفعول وينطبق عليه ما ذكرناه على اسم الفاعل، لكنّ الفرق أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المضارع المبني للمجهول، فعمل الصفة المشبهة التي تعمل في أربعة صور وهي: فاعلها مستتر، أو اسما ظاهرا، أنْ يكون فاعلها مستترا ووراءه تمييز، أنْ تكون معرفة بأل ومضافة إلى فاعلها، آخر ما ختم به هو عمل اسم التفضيل، فيقول فيه بأنّه لا ينصب إلا التمييز ويذكر الخطأ الذي قد يقع فيه البعض كأنّ يقال «"علي أدبٌ أحسنُ منه عِلْمًا" وخطأ أيضا أنّ يقال "زيد كاتبٌ خير منه شاعرٌ" وإنما يقال "زيد كاتبا خير منه عالما"»[2]، وآخر باب في القسم هذا هو حروف الزيادة. وهي نوعان جارة وغير جارة، فالأولى هي ربّ، تدخل على المبتدأ نكرةً ومعها الواو والياء اللتان لا تستعملا اليوم، وأعطى مثالا لها بيت امرئ القيس (وليل كموج البحر)، ثم الباء التي تدخل على المبتدأ مع حسبك فتقول (بحسبك) وقد أورد عدة حالات ترد فيها الباء مع كيف، وإذا الفجائية، وما النافية، وبعد الحال بعد ليس وغيرها من الحالات التي تكون نادرة. والحرف الثالث هو مِنْ التي تُزاد مع الاسم النكرة، ثم الكاف التي يقول عنها شوقي أنّها

[1]– ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، مرجع سابق، ص 222–223.

[2]– المرجع نفسه: ص 228.

ذكرت في موضع واحد في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ۖ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الشورى 11). والنوع الثاني من الحروف هي الزائدة غير الجارّة، وهي ما وتأتي بعد إنّ وأخواتها، وبعد بعض أسماء الشرط، وبعد إذا ورب، وبعد الباء ومن وعن، وبين شتّان وفاعلها. الحرف الذي بعدها هو إنْ، وتزاد أحيانا بعد ما النافية، وأنْ وتزاد أحيانا بعد لمّا وبعد فعل القسم. ولو تمعنّا في كل هذا القسم لاحظنا الكاتب يفصّل في القواعد النحوية ثم يقدّم لها طائفة من الأمثلة التوضيحية، إلا أنّه لا يقدّم أيّ تطبيق لها بل يكتفي بالشواهد التي يسردها ويرصفها رصفا، وغاب عنه التطبيق الذي يسهم في الفهم والإفهام. ومن الدارسين الذين يعتبون عليه هذا المنهج وعلى من اتبعه كثر نذكر منهم الباحث محمد صاري الذي يرى أنّ شوقي عالج «مسألة تيسير النحو معالجة نحوية محضة، ولم يعالجها معالجة تعليمية، فيستعين بالمعطيات المكتشفة في حقل تعليمية اللغات»[1]، والمقصود هنا توظيف طرق التعليم الحديثة في تعليم النحو خاصة أنّه يوجه كتابه للناشئة.

-**القسم السادس:** وهو القسم الأخير وعنونه بـ "**إضافات**"، وفيه أربعة أبواب وهي: الذكر والحذف، التقديم والتأخير، الجملة الأساسية، أنواع الجمل. فالباب الأول هو الذكر والحذف: وهو من أهم ما يميز اللغة العربية، باعتباره وجها من أوجه البلاغة والفصاحة والبيان، فالحذف يختلف من عنصر لآخر ووجوهه:

1-حذف المبتدأ ومواضعه: قد يحذف المتكلم المبتدأ في جواب الاستفهام، فتقول في الجواب (من أنت؟)، فتجيب (محمد)، أي أنا محمد، وقد يحذف بعد فاء الجزاء مثل قوله تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ۗ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ (فصلت 46)، والتقدير فالعمل الصالح لنفسه، وفي صيغ محفوظة مثل: (صبر جميل) والأصل (الصبر صبر جميل).

[1]- محمد صاري: تيسير النحو موضة أم ضرورة؟، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ضمن أعمال ندوة تيسير النحو، 2001 ص 196.

2-حذف الخبر وصيغه: وقد يحذف الخبر في جواب الاستفهام عوض أن يحذف المبتدأ فيقول (من زارك) ويجيب (محمد) أي محمد الزائر، وقد يحذف مع لولا وهذا مشهور مثل (لولا المشقة ساد الناس كلهم) فالمشقة مبتدأ والخبر محذوف تقديره موجودة، وقد يحذف مع إذا الفجائية مثل (خرجت فإذا زيد) أي (زيد موجود)، وهناك صيغة متداولة حسب رأي شوقي في لغتنا وكلامنا اليومي وهي (كل واحد وحظه) والأصل (كل واحد وحظه مقترنان).

3-حذف خبر إنّ: يقول شوقي خبر إنّ لا يحذف، لكنه ذكر أنّ في القرآن الكريم يرى الحذف، ومنه قوله تعالى ﴿إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ۚ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ (الأحزاب 56)، وتقدير الخبر (يصلي).

4-حذف خبر لا النافية للجنس: وقد عرض لهذا في مبحث لا النافية للجنس، فمن الأجدر به عدم إعادة ذكره هنا وهو يسعى لدفع اللبس والخلط والغموض على الناشئة.

5-حذف الفاعل وصيغه: والفاعل يحذف في صيغة الفعل المبني المجهول، فتقول (كُتِبَ الدرسُ)، والدرس نائب فاعل وليس فاعلا، وإذا جاء بعد الفاعل فعل تسلّط على فاعله فجعله فاعلا له، وهذا يدخل في باب التنازع الذي قام شوقي بحذفه، فلماذا يرجع إليه ويذكره في هذا الموضع، وكان الأولى أن يتركه كي لا يختلط الأمر على الناشئة، لأنّ في كلامه بعض الغموض الذي لم يكن في التنازع وكما يرى الباحث خليل حميش: «إنّ باب التنازع أكبر بكثير من أن يقع في هذا الموضع الذي حدده له شوقي ضيف، فصنيعه هذا اختصار مخلّ بما ينبغي أن يكون عليه هذا الباب، وخاصة إذا علمنا أنّ التنازع يمكن أن يشمل العديد من المباحث الأخرى التي لم يتعرض لها القدماء»[1]. ثمّ يذكر أفعالا دائما ما تذكر بدون فاعل وهي (قلّ، طال، كثر)، مع ما الكافة مثل (قلّما يحسن زيد عمله).

[1]- خليل حميش: جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي، مرجع سابق، ص 70.

6-حذف الفعل والفاعل ومواضعه: فقد يكون مع المفعول به مثل (الكتاب قرأته)، أو مع صيغ الإغراء والتحذير مثل (النار فإنها محرقة)، أو إذا دل عليه السياق مثل قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ ۚ قَالُوا خَيْرًا﴾ (النحل 30) ، فخيرا مفعول به لفعل محذوف تقديره أنزل، وقد يكون الحذف مع المفعول المطلق إذا كانت الصيغ أمرا أو نهيا أو دعاء أو استفهاما أو تكرارا وغيرها من الصيغ مثل (أهلا وسهلا)، وهنا تقدير الحذف حللتم أهلا ونزلتم سهلا، ولحذف الفاعل والفعل مع المفعول المطلق صيغ كثيرة جدا.

7-حذف المفعول به وله ثلاثة مواضع وهي: إنْ دل عليه السياق مثل قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ (الضحى 3)، ومعنى الآية (قلاك)، كذلك يحذف من باب الاشغال الذي طالب الكاتب بحذفه، وجعل الفعلان يتنازعان على مفعول واحد مثل (رأيت وكلمت زيدا)، وإذا أراد المتكلم معنى الفعل وحده مثل (زيد يخاف)، فأنت تركز على الفعل دون أهمية لما يخاف منه.

8-حذف كان وفاعلها مع ذكر الحال: وننوه هنا إلى أنّ الكاتب يفسّر هذه الفكرة حسب رأيه الذي خالفه فيه الكثير من العلماء، لأنه يرى أنّ كان ليست ناسخة للجملة الاسمية وأنّ اسمها فاعل لها والخبر حال لها انتصارا منه للكوفيين. والمثال الذي يذكره هو (ساعد أخاك إنْ راضيا أو غاضبا)، والأصل إنْ كان راضيا أو غاضبا.

9-حذف التميز: وذلك مع كم الاستفهامية مثل (كم قرأت؟) إذا كان السياق مفهوما.

10-حذف المضاف إليه: ويكثر حذفه مع ياء المتكلم مثل (ربِّ اغفر لي)، ومع القرينة «إذا عطف على المضاف اسم مضاف إلى مثل المضاف إليه المحذوف مثل (زيد زارع وجاني القطن) فقد استغنى في كلمة زارع عن القطن لوجودها مع (جاني)»[1]، وإذا كان المضاف من ظروف الجهات مثل قوله تعالى ﴿فِي بِضْعِ سِنِينَ ۗ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِن بَعْدُ﴾ (الروم 4)، ومع حسب وغير مثل (قرأت كتابا فحسب) والتقدير (قرأت كتابا وذلك حسبي).

[1]- شوقي ضيف: تجديد النحو، مرجع سابق، ص 243.

11-حذف الباء وفي: وذلك مع أنْ المصدرية وأنّ ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿يَمُنُّونَ عَلَيْكَ أَنْ أَسْلَمُواْ﴾ (الحجرات 17)، والتقدير (يمنون عليك بإسلامهم).

12-الحذف مع الشرط والقسم بقرينة جواب أحدهما: فإذا اجتمع قسم وشرط كان الجواب ملحق بالأول منهما مثل (والله إن تفوّق ابني لأكافئنّه) فالجواب للقسم، والدليل لام التوكيد.

13-حذف جواب الشرط: وتحذف جملة جواب الشرط مع (إنْ، لو، إذا) كثيرا، ونشير هنا عند شوقي ميله لمدرسة الكوفة في كثير من المسائل الخلافية مع البصرة، فهي لا تحسب الجملة المتقدمة عن الشرط جوابا، بل تقول الجواب محذوف ومن أمثلة ذلك (هو السّابق إنْ دخل مع زملائه) والتقدير (إن دخل مع زملائه هو السّابق). والملاحظ في هذه النقطة أنّ حذف الخبر وحذف المبتدأ لا يختلفان فالجمل التي أوردها تصلح للخبر كما تصلح للمبتدأ فإنْ كان هناك فرق بينهما فإنّ الأمثلة التي أوردها لم تبين الفرق، وستدخل المتعلم في غموض، ثم إنّ شوقي طالب بحذف الإعراب المحلي والتقديري، وسار على نهج ابن مضاء في نظرية العامل لكنه يلمح لها من خلال تأويل المحذوفات التي يذكرها وهو بهذا يناقض كلامه. الباب الثاني في هذا القسم هو التقديم والتأخير: يقول شوقي أنّ أكثر كلام العرب قديما كان شعرا، ولهذا يكثر فيه التقديم والتأخير، وهذا قول ضعيف فالعلماء والنحاة القدامى اعتمدوا في استشهادهم من كلام العرب والقرآن الكريم، وحين نقول كلام العرب لا نقصد به الشعر فقط بل كل كلامهم، فهم أهل الفصاحة ولا ندري ما الذي يجعل باحثا مثل شوقي يذهب هذا المذهب الذي يحسب عليه زلة لا تقبل. ومواضع التقديم والتأخير تختلف حسب المقدّم والمؤخّر، وهو بين المبتدأ والخبر، وبين المفعول به والفعل والفاعل، وصور أخرى.

1-بين المبتدأ والخبر: فيجب تقديم المبتدأ إذا كان مما له الصدارة كأسماء الاستفهام والتعجّب، أو إذا حصل شكّ بينهما، وفي حالة القصر كذلك، أو كان المبتدأ للعموم وبعده جملة تربطه بها الفاء، مثل (كلّ عامل فله جزاؤه، ما زيد إلا شاعر)، وكذلك يجب تقديم الخبر إذا كان المبتدأ نكرة وقد ذكر هذا جل العلماء ومنهم ابن مالك في ألفيته. ومثال ذلك

(لك قلم)، وإذا كان الخبر اسم استفهام مثل (أين كتابي؟)، وإذا كان المبتدأ مشتملا على ضمير يعود على الخبر مثل (في البيت صاحبه)، وإذا كان الخبر مقصورا مثل (ما ناصر إلا الله)، وأمّا باقي الحالات فإنّ التقديم والتأخير بينهما جائز، والأنسب الأصل.

2-بين المفعول به والفعل والفاعل: يجب تقديم المفعول به إذا كان اسم استفهام مثل (من لقيت؟) وإذا كان ضميرا متصلا ومراده القصر مثل قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة 5)، ومعنى الآية (لا نعبد إلا أنت)، وإذا جاء بعد أمّا مثل قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ (الضحى 9)، ويجب تقديم الفاعل على المفعول به -وهو الأصل- عند اللبس، وإذا كان الفاعل ضمير رفع متصلا مثل (لقيت زيدا)، وإذا كان مقصورا مثل (ما ألّف علي إلا كتابا واحدا). ومن مواضع وجوب تقديم المفعول به عن الفاعل في الحالات التالية: إذا كان المفعول به ضميرا متصلا مثل (هداك الله)، وإذا كان مقصورا مثل (ما كتب المقالة إلا زيد)، وإذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول مثل (أخذ الكتاب صاحبه)[1]

3-صور أخرى: ومنها تقديم خبر إنّ وأخواتها مثل (إنّ في البيت رجل)، أو تقديم الحال على عامليها (صعبا كان الامتحان)، فالتقديم يكون فيما له حق الصدارة أو ما اشتمل على ضمير يعود على المتأخّر، وغيره يعتبر تكلّفا يرى شوقي. ونلاحظ من خلال هذا العنصر أن المؤلف «أهمل ذكر الكثير من الحالات الأخرى؛ كدخول لام الابتداء على المبتدأ... وتساوي الخبر والمبتدأ في حالتي التذكير والتأنيث... وكذا عندما يكون المبتدأ مفصولا عن خبره بضمير فصل... واتبع نفس النهج في الحالات التي يتقدّم فيها الخبر على المبتدأ»[2]. ودائما يرجع شوقي لقول أنّ العرب كانت أغلب لغتهم لغة شعرية وهذا الرأي الذي نرفضه جملة وتفصيلا. الباب الثالث هو الجملة، وهي نوعان اسمية وفعلية، فالاسمية في العادة ما ابتدأت باسم ثم صفة مشتقة هي خبره، وهي بما يعتريها من زيادات وتغيرات قد تتكون من

---

[1]- ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، مرجع سابق، ص247-248.

[2]- خليل حميش: جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي، مرجع سابق، ص 96، بتصرف.

اسم مرفوع ومشتق، أو جملة فعلية، وقد يكون الاسم المرفوع على عدة صور كالعلم أو اسم معنى مصدر، أو معرفا بأل أو الإضافة، وقد يكون مصدرا مؤولا أو اسم تفضيل، ثم ذكر شوقي أنّ المبتدأ قد تدخل عليه نواسخ مثل إنّ وأخواتها، لكنّ الجملة تبقى إسمية حتّى وإن دخلت على المبتدأ لولا أو إذا أو ربّ أو مِنْ الجارة والباء الجارة، فكل ذلك لا يغيّر في الجملة شيئا. وأمّا الجملة الفعلية فهي كل جملة تبتدئ بفعل مهما كان نوعه (ماض، مضارع، أمر) ومن أمثلته (كتب زيد، يكتب زيد، أُكتبْ)، وقد تتغير بنية الفعل كما أسلفنا ذلك في الفعل وأبنيته فلا يغير فيها شيئا، ومثال ذلك (كتب، كتّب، كاتَبَ، أَكْتَبَ، تكتّب..)، ويلي الفعل اسم مرفوع وهو الفاعل مثل (كتب محمد) فمحمد هو الفاعل، وهذان هما أساس الجملة الفعلية، وقد يلي الفاعل اسم منصوب وهو المفعول به مثل (كتبَ محمدُ الدرسَ)، وقد يأتي بعد الفاعل مفعولان، أو ثلاثة مفاعيل، وهذا يرجع لنوعية الفعل الذي يتعدّى. وواصل شوقي في تفريعات الجملة الفعلية وعناصرها، وقد أورد مثالا عن المفعول به فقد يليه بدل منه والمثال الذي ذكره قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ (القمر 12)، ونظنه يقصد بالبدل منه كلمة (عيونا) لكنها تمييز محول عن المفعول به لأنّ معنى (الآية وفجرنا عيونَ الأرض)[1]، والملاحظ أنّ شوقي في باب التمييز لم يتطرق لهذا النوع من التمييز فهل سقط منه سهوا، أم أسقطه عمدا لا نعلم. ثم يواصل التفصيل في الجملة فقد يأتي الفاعل اسما موصولا وحينها تلي هذا الاسم صلته مثل (جاء الذي خرج)، وقد يكون الفاعل مصدرا مؤولا، لكن الكاتب أفرد في المرفوعات بابا خاصا فلماذا لم يذكر في باب الفاعل هذه الأصناف ويكتفي هنا بالإحالة لها دون هذه التشعبات التي قد تربك المتعلم. ينتقل شوقي لذكر بعض الفروق بين الجملة الفعلية والجملة الاسمية، ومن بين الفروق أن الجملة الاسمية إذا تكوّنت من اسمين مرفوعين دلّت على الدوام والاستمرار عكس الثانية التي تدل على الزمن المذكور فقط، مثل (زيد مفكّرٌ) فمفكر صفة دائمة، لكن فكّر فهي في الماضي، ويفكّر في الحاضر فقط. ومن الفروق أيضا وهو التوكيد في الجملة الاسمية خلاف الفعلية، وهو فرق قد لا يظهر جليّا فمثلا إنْ قلت (سافر زيد) وقلت (زيد سافر)، لأول وهلة لا ترى فرقا، لكن الجملة

[1]– ينظر: شوقي ضيف، تجديد النحو، مرجع سابق، ص 251.

الأولى لا يتعدى معناها الإخبار فقط، في حين الثانية وهي الاسمية فإنها تؤكد المعنى وتثبته. ومن الفروق أنّ الجملة الاسمية تلحق بها لواحق أكثر من الفعلية مثل (زيد كاتب مقالة ساخطا كتابة حسنة). وكما أن للخبر لواحق كثيرة فإن للمبتدأ لواحق كذلك إن كان مصدرا مؤوّلا، ومن لواحقه التوابع كالنعت والبدل والعطف والتوكيد، وكذلك لواحق أخرى إن كان اسم تفضيل أو صفة مشبهة أو ضميرا كالتمييز. الباب الأخير من هذا القسم هو أنواع الجمل، فقد قسم الكاتب الجمل بداية إلى الفعلية والاسمية باعتبار أنها بسيطة، وسوف يقسمها الآن باعتبار علاقات الجمل داخل الفقرات بعضها ببعض، وهي نوعان جمل مستقلة، وجمل خاضعة غير مستقلة.

1-جمل مستقلة: وهي خمسة جمل، الاستئنافية، وهي كل جملة استفتحنا بها الكلام سواء بعد غيره منتهي أو لا، ومثال الاسمية (أفاضل الناس أغراض لذا الزمن)، ومثال الفعلية (كفى بعليّ متفوقا)، الثانية هي الحوارية، وتكون جوابا لحوار قصصي أو جواب استفهام، وقد أورد مثالا من سورة يوسف: ﴿قَالَ هَلْ عَلِمْتُم مَّا فَعَلْتُم بِيُوسُفَ وَأَخِيهِ إِذْ أَنتُمْ جَاهِلُونَ قَالُوا أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ ۖ قَالَ أَنَا يُوسُفُ وَهَٰذَا أَخِي ۖ قَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَيْنَا ۖ إِنَّهُ مَن يَتَّقِ وَيَصْبِرْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ الْمُحْسِنِينَ قَالُوا تَاللَّهِ لَقَدْ آثَرَكَ اللَّهُ عَلَيْنَا وَإِن كُنَّا لَخَاطِئِينَ قَالَ لَا تَثْرِيبَ عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ ۖ يَغْفِرُ اللَّهُ لَكُمْ ۖ وَهُوَ أَرْحَمُ الرَّاحِمِينَ﴾ (يوسف من89 إلى92)، الجملة الثالثة هي المعترضة وهي الجملة التي تعترض كلاما، مثل (زيد -شفاه الله- مريض)، والرابعة هي الجملة المفسرة وتشبه هذه الجملة الجمل الحوارية ومثالها (كتب زيد إلى أخيه: أرسل إليّ خطابا)، وآخر جملة هي المعطوفة على إحدى الجمل السابقة، فهي تأخذ حكمها مثل قوله تعالى ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ (الفاتحة 5).

2-جمل خاضعة غير مستقلة: وهي عشر جمل ذكرها والأولى جملة الخبر المتممة لمبتدأ الجملة الاسمية مثل (زيد يلعب الكرة جيّدا) فجملة (يلعب الكرة) متممة للمبتدأ. الثانية هي الواقعة فاعلا أو نائب فاعل مثل: أيسرك (أنّه مهمل) وقد ذكر هذه الجمل في باب الفاعل ونائب الفاعل. الثالثة هي الواقعة مفعولا به وهي كثيرة الذكر وترد بصور مختلفة ومن

أمثلتها: أريد (أن أكافئك). الجملة الرابعة هي الواقعة حالا، ويكثر فيها الفعل المضارع مثل: تيقّنت زيدا (يتفوّق) وقد سبق الحديث عن هذه الجملة في باب الحال. الجملة الخامسة هي التابعة (نعتا، أو عطفا، أو توكيدا، أو بدلا) ومن أمثلة النعت: زيد أستاذ (يحبّه طلاّبه)، ومن أمثلة العطف: زيد يعمل و(يتقن عمله)، ومن أمثلة التوكيد اللفظي: زيد مسافر (زيد مسافر)، ومن أمثلة البدل: زيد أعطى الفقراء: (كساهم). الجملة السادسة هي الصلة أيْ التي تأتي بعد الاسم الموصول ومن أمثلتها قوله تعالى ﴿يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي (أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ) وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ (البقرة 47). الجملة السابعة هي المضاف إليها وهي التي تضاف إلى ظرف ومثالها: اجلس حيث (جلس أخوك). الجملة الثامنة هي جملة جواب الشرط وهي كل جملة التي تكون سببا لغيرها أو نتيجة له ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا (يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ) وَلَوْ كُنتُمْ فِي بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ (النساء 78). الجملة التاسعة هي جملة جواب القسم وهذه الجملة كالسابقة مرتبطة بما قبلها وهو القسم وقد فصّل فيها بحسب الجملة الفعلية الذي ترد قبلها أو الاسمية، والمنفية أو المثبتة، وقد يجتمع في جملة واحدة شرط وقسم وقد ذكرنا هذا سابقا، ومن أمثلة هذه الجملة: والله (ما زيد براسب). الجملة العاشرة والأخيرة هي المعطوفة على إحدى الجمل السابقة وقد ذكرنا أنّ الجملة المعطوفة تأخذ حكم الذي عطفت عليه، ومن أمثلتها: جاء طالب يسأل و(يلحّ في السّؤال). ونلاحظ أنّ شوقي وقع في تكرار هذه الجملة فما الفرق بين الجملة المعطوفة على هذه الجمل، وبين المعطوفة على النوع الأول، لا نرى فرقا فكلاهما معطوفة عليها، وعليه كان يستطيع اختزالهما في نقطة واحدة ويمثل لها فقط، كذلك هناك جمل وردت في أبواب سابقة فلماذا يعيد ذكرها وكان يمكنه أن يذكرها ذكرا دون تمثيل لها ولا شرح أو يترك ذكرها لهذه النقطة. وهو الذي يسعى للتيسير. كما أنّ هذا الباب وهو الجمل كل ما ذكره شوقي ضيف من جمل تناوله القدامى في أبواب متفرقة، وما قام به المؤلف إلا جمع متفرقات من هنا وهناك واخترع إضافة جديدة وهو وإن كان محمود الفكرة في التيسير على المتعلمين إلا أنّ وضعه لمسميات جديدة لهذه الأبواب زاد الطين بلّة. وعموم القول في هذا الباب أو الأبواب السابقة، لم يستعمل شوقي تطبيقات على آرائه وهو الذي يرى أنّ كتابه موجه للمتعلمين فهو يفتقر للتمارين النحوية وهو بهذا يخلط بين النحو العلمي النظري والنحو التعليمي، فكتاب

(تجديد النحو) «خلط بين مستويين لدارسيه، هما مستوى المتخصصين فيه أو المتخصصين في اللغة العربية عامة، ومستوى الشادين فيه من طلاب المدارس، وترتّب على ذلك الخلط بين التجديد والتيسير»[1]، وهنا يصرح اللساني الكبير عبد الرحمان حاج صالح قائد المدرسة الخليلية الحديثة التي ترى أنّ تيسير النحو «هو تكثيف النحو والصرف مع مقتضيات التربية الحديثة، وذلك عن طريق تبسيط الصورة والطريقة التي تعرض فيها القواعد على المتعلمين. وبناء على هذا ينحصر التيسير في كيفية تعليم النحو، لا في النحو ذاته»[2]

## 4- دراسة في التطبيقات النحوية في كتاب تجديد النحو:

يبقى لنا في هذا الفصل النظر فيما قدمه شوقي ضيف من تمارين نحوية وتطبيقات، وكيف كانت نظرته لذلك. ومن خلال تحليلنا لهذا الكتاب وبعد اطلاعنا على كل الأقسام التي بينها شوقي انطلاقا من فكرته التيسيرية للنحو، لم يصادفنا أي رأي له في فكرة التطبيقات النحوية في كل أقسامه التي كتبها رغم أنه وبإجماع العلماء كان شوقي في كتابه هذا يسير على نهج ابن مضاء القرطبي وذلك تأثرا به حين حقق كتابه، وقد ذكرنا سابقا أنه كان السبب الأول في تأليفه لهذا الكتاب، وفي كتابه "**المدارس النحوية**" أشار إلى رأي ابن مضاء في التمارين غير العملية للنحاة القدامى ونظرته هو لها من خلال كتابه "**الرد على النحاة**". وهذا ما يثير فينا التساؤل عن السبب الذي جعل شوقي يعرض عن الحديث عن التمارين النحوية نهائيا، وما وجدناه في هذا الكتاب كان تمثيلا فقط، رغم أنّ بعض العلماء تقبل منه في الجانب الصرفي فكرة الجداول وقالوا بأنّها فكرة تفيد الناشئة للقياس عليها في الموازين الصرفية لبعض الكلمات. وإذ نحمد له صنيعه هذا في كثير من الجوانب النحوية التي كانت أمثلته كثيرة ومتنوعة، إلا أننا نقول في عدم الحديث عن التطبيقات أنّ هذا يجعل

[1]- محمد عيد: قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، مرجع سابق، ص 12.

[2]- عبد الرحمان حاج صالح: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى اللغة العربية، مجلة اللسانيات، الجزائر، سنة 1973-1974، العدد 4، ص 22-23.

من كتابه جافا ناقصا لا يفيد المتعلمين، وخاصة في الوقت الذي نحن فيه اليوم من عزوف للناشئة عن تعلم النحو والذي أصبح يشق عليهم بسبب غموض مضامينه التي تتطلب منهم جهدا في فهمها أو في تثبيتها فضلا عن تشعباتها، ولهذا كانت محاولة شوقي مفتقرة للتمارين والتطبيقات التي تساعد على فهم المضامين التي جاء بها علماؤنا الأجلاء وليس إعادة ترتيب أبوابه كما فعل، أو حذف عناوين ونقل أخرى، وهو الذي يرى أنّ كتابه هذا سيساعد من بعده في النحو التعليمي، لأن المشكلة الرئيسة في صعوبة النحو تكمن في المنهج الذي يجب النظر فيه، و«هذه هي حقيقة التيسير والتي يكون فيها إبداع منهجية خاصة في ترسيخ النحو بأسلوب مميز في عرض علمي جديد، يحاكي تعليم اللغة من حيث اكتساب سليقة لغوية فريدة بالتمرن المستمر(الملكة اللغوية)، وقدرة المتكلم على الأداء، والذي هو الاستعمال الفعلي للغة، وهذا ما جعلته التعليمية شرطا مهمّا في عملية اكتساب المادة المعرفية، ولن يتحقق ذلك إلا بتضافر جهود الباحثين وتلاحم العلوم بين علم اللغة والتربية وعلم النفس بهدف إعداد مشروع تعليمي ناجح يتوافق مع قدرات استيعاب المتعلم وكفاءة المعلم»[1].

[1]– فتوح محمود: إسهامات شوقي ضيف في تيسير النحو العربي على المتعلمين، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم الأدب والفلسفة، العدد 18، جوان 2017، ص 101.

# خـــاتمـــة :

في نهاية هذا البحث حاولنا الوقوف عند موضوع له من الأهمية بمكان، وهو فكرة تيسير النحو التي طالما شغلت بال الكثيرين واستبدت بعقول المتقدمين والمتأخرين، ومنهم شوقي ضيف؛ الذي انصبت دراستنا حول هذا الموضوع من خلال كتابه (تجديد النحو)، وقد انتهجنا منهجا وصفيا تحليليا لكل المسائل والأقسام التي تناولها المؤلف في هذا الكتاب، ويمكن تلخيص أهم النتائج التي خلصنا إليها في النقاط التالية:

– أول ما رأينا أن عمله كان يرتكز على أساس حذف أبواب من النحو وإلغائها، وإعادة تنسيقها تارة، واستبدالها تارة أخرى، كما قام بدمج أبواب مع أخرى وأضاف ما أضاف، وهذا العمل يرى شوقي أنه سيفتح بابا من التيسير على الناشئة والمتعلمين ، لكنه لم يعلم أنّه قد أوغل في الغموض والصعوبة وزاد تعقيدا للنحو العربي، فكان انتقاده للتراث بإعادة بعثه للتراث لكن فقط بحلة جديدة. رغم أن العديد من الدارسين المحدثين قد تناول هذا الموضوع واستفاد من الدرس اللغوي الحديث ونظرياته الحديثة وهو ما يفتقر له كتابه: تجديد النحو.

– محاولة شوقي ضيف الاستفادة من علم التجويد بإضافة باب كامل لها في مخارج الحروف ظنّا منه أنه يسهل على الناشئة، فوجد نفسه يدخلهم في غموض وتشعب؛ هم في غنى عنه، وكان حريا به عدم إضافة هذا الباب و فصله بين النحو وتعلم مخارج الحروف، علما أن الدراسات الحديثة أصبح لها علم خاص بمخارج الحروف وما يخصها، وهو علم الأصوات.

– حين تناول شوقي فكرة النحو العلمي والتعليمي الذي انتقده بنفسه حين حقق كتاب (الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي)، إلاّ أنّه قد وقع في الخلط بينهما، فهو يقرّ أنّ كتابه هذا هدفه تيسير النحو التعليمي الذي يوجهه للمتعلمين، ومن جهة أخرى نجده يضع قواعد نحوية استقاها من القديم وأعاد صياغتها بحلة جديدة يصعب فهمها.

– كما رأينا أنّ أهم الأسباب في الغموض والتعقيد في كتابه هذا، من منظورنا يعود لغياب التمارين النحوية التي لها ما لها من الأهمية التي قد ذكرها شوقي بنفسه في كتابه "المدارس النحوية" كما أسلفنا الذكر خلال دراستنا لمسائل الكتاب، لما لها من دور في توضيح الرؤية للناشئة، ولعل هذا الرأي استقيناه من اهتمام الدارسين المحدثين بهذا الموضوع، علما أنّ التقدم العلمي واللغوي الحديث قد استفاد من النظريات اللغوية واللسانية الحديثة في تدريس اللغات الأجنبية، والتي يرى الدارسون العرب فضلها على الناشئة في تعلم تلك اللغات.

– مما لاحظنا كذلك أن الكاتب في بعض الأبواب نجده يعيد ويذكر مسائل تناولها في أقسام سبقت ثم يعيدها ومن ذلك الحروف باختلافها، فقد أفرد لها بابا خاصا ثم يرجع لها في أبواب أخرى ويشير إلى ذلك وكان من الأحسن أن يذكرها في موضع واحد ولا يرجع إليها ثانية. لكن نقله لما قام به القدماء ومحاولة التصرف فيه حسب رأيه جعله يخطئ تارة ويصيب تارة، فمحاولته لا تعدو أن تكون إعادة لبعث التراث القديم وخاصة آراء ابن مضاء القرطبي بحلة جديدة.

– رغم أننا وجدنا هذه النقائص والعثرات في محاولة شوقي هذه، لكننا لا ننكر عليه الإفادة الكبيرة للدرس اللغوي الحديث، ومن ذلك ما قام به من إدخال علم التجويد والاستفادة منه في الجانب الصرفي، كما أن الطريقة التي اتبعها في نظام الجداول التي رسمها لبعض الموازين الصرفية لها دور كبير لتعليم الناشئة علم الصرف بأسهل السبل.

إذا هذه هي أهم النتائج التي توصلنا إليها بعد هذه الدراسة، ونحن وإن بينا بعض النقائص لمحاولة شوقي ضيف فإننا لا ننكر فضله وإيجابياته وإن لم نقف عندها. و نرجو أن يكون هذا البحث بمثابة الدفعة التي تفيد كل من تأخذه الغيرة على النحو العربي لإعادة مكانته بالبحث والسعي في سبيل ذلك. فما كان من توفيق لنا في هذا العمل فمن الله عزّ وجل وحده، وما كان من تقصير فمنّا ومن قصورنا في إدراك مضامين هذا العلم الجليل، ونسأل الله التوفيق والسداد. وآخر دعوانا أنْ الحمد لله رب العالمين.

# قائمة المصادر والمراجع

## أ-قائمة المصادر:

1-القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم.

2-أبو جعفر النحاس النحوي، التفاحة في النحو، تح كوركيس عواد، مطبعة العاني، العراق، بغداد، سنة 1358، (د.ط).

3-خلف الأحمر: مقدمة في النحو، تح عز الدين التنوخي، دمشق، (د.ط) سنة 1961.

4-عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي: أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت-لبنان، الطبعة الثانية، سنة 1987.

5-عبد الرحمن بن خلدون: المقدمة ابن خلدون، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت-لبنان، الطبعة الأخيرة، سنة 2000.

6-سعيد الأفغاني: في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، سنة 1414هـ/1994م.

7-شمس الدين بن عثمان الذهبي: سير أعلام النبلاء، تح علي أبو زيد، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، الطبعة الحادية عشرة، سنة1996، ج 7.

8- عمرو بن عثمان بن قنبر. كتاب سيبويه، تع إيميل بديع يعقوب، لبنان-بيروت، دار الكتب العلمية، ط 2، سنة 2009، ج1.

9- أبو الفتح عثمان بن جني: الخصائص، تح محمد علي النجار، طبعة دار الكتب المصرية، سنة2006 مصورة عن طبعة 1952، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ج1.

10- ابن مضاء القرطبي: الرد على النحاة، تح شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط2، 1982.

11- ابن منظور الإفريقي المصري: لسان العرب، دار صادر، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، سنة 989 هـ.

**ب-قائمة المراجع:**

1-إبراهيم أنيس: من أسرار اللغة، مكتبة الإنجلو المصرية، القاهرة، مصر، ط 3، سنة 1966.

2-إبراهيم مصطفى: إحياء النحو، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، سنة 2014.

3-أنور راكان شلال: العامل النحوي بين ابن مضاء القرطبي والمحدثين، مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية، ط.1

4- شوقي ضيف: أ- تجديد النحو، (د.ت)، دار المعارف، القاهرة، ط5، سنة 2003.

ب- سيرة وتحية -دراسات في الأدب والنقد واللغة والتراث- تح طه وادي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ط1، سنة 2003.

ت- المدارس النحوية، (د ت) دار المعارف، القاهرة، ط 7.مع، دار المعارف، القاهرة، ط2، سنة1985.

5-عباس حسن: اللغة والنحو بين القديم والحديث، (د.ت)، دار المعارف بمصر، (د.ط) سنة 1966.

6- علي بن يوسف القفطي: إنباه الرواة على أنباه النحاة، تح محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، الطبعة الأولى 1986، ج4.

7-مبارك المبارك: قواعد اللغة العربية، الشركة العالمية للكتاب، بيروت-لبنان، ط3، 1992.

8-محمد حماسة عبد اللطيف: إبراهيم أنيس والدرس اللغوي، مجمع اللغة العربية، مصر، القاهرة، (د.ط).

9-محمد عيد: أ- أصول النحو في نظر النحاة ورأي ابن مضاء وضوء علم اللغة الحديث، عالم الكتب، القاهرة، ط4، سنة 1989.

ب- قضايا معاصرة في الدراسات اللغوية والأدبية، دار عالم الكتاب، القاهرة، ط1، سنة1989.

10- محمود فهمي حجازي: البحث اللغوي، دار الغريب للطباعة والنشر، ط1، 1994.

11- مريم الشوبكي: الإصلاحات النحوية والصرفية عند المبرد في المقتضب وابن السراج في الأصول، دار الجنان للنشر والتوزيع، (د.ط).

12-مهدي المخزومي: في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت-لبنان، ط 2، سنة 1986.

13-هشام عليان وسميح أبو مغلي: المرجع السهل في قواعد النحو العربي، دار الفكر، الأردن، ط1، 2001.

14-ياسين أبو الهجاء: مظاهر التجديد النحوي لدى مجمع اللغة العربية في القاهرة حتى عام 1984، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، ط1 سنة 2008.

**ج-قائمة الرسائل الجامعية:**

1-خليل حميش: جهود شوقي ضيف التجديدية في النحو العربي -دراسة في الأسس والمنهج- مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة مولود معمري تيزي-وزو، سنة 2014.

2-فادي صقر أحمد عصيدة: جهود نحاة الأندلس في تيسير النحو العربي، رسالة لنيل شهادة الماجستير في اللغة العربية، جامعة النجاح الوطنية -نابلس-فلسطين، سنة 2006م.

3-محمد مدور: الأبعاد النظرية والتطبيقية للتمرين اللغوي، رسالة لنيل الماجستير في علوم اللسان العربي، جامعة الحاج لخضر-باتنة، سنة 2007/2006.

**ح-المجلات العلمية:**

1-أمين عبد الله سالم: تجديد النحو ونظرة سواء، مجلة كلية اللغة العربية بالمنوفية، مصر، مطبعة الأمانة، ط 1، سنة 1986.

2-حازم سليمان الحلى: تيسير النحو إلى ابن مضاء القرطبي، مجلة اللسان العربي، الرباط.

3- عبد الرحمان حاج صالح: أثر اللسانيات في النهوض بمستوى اللغة العربية، مجلة اللسانيات، الجزائر، سنة 1973-1974، العدد 4.

4- فتوح محمود: إسهامات شوقي ضيف في تيسير النحو العربي على المتعلمين، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والانسانية، قسم الأدب والفلسفة، العدد 18، جوان 2017

5-محمد صاري: تيسير النحو موضة أم ضرورة؟، المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ضمن أعمال ندوة تيسير النحو، 2001.

## خ-قائمة المواقع الإلكترونية:

1- الموقع الإلكتروني: https//m.marefa.org، الإثنين 01 ماي 2023، 13:36.

2- الموقع الإلكتروني: www.omandaily.om، الخميس 11ماي 2023، 10:32.

**ملخص:**

اللغة العربية هي لغة القرآن الكريم، التي ما انفك العلماء ينشؤون قواعدها حفاظا عليه، ولهذا اخترنا موضوع بحثنا في تيسير النحو وتطوير تطبيقاته، ومدونة بحثنا هي كاتب (تجديد النحو لشوقي ضيف). وقد بدأنا بالحديث عن دواعي ظهور النحو ومن كان سباقا فيه. ثم الحديث عن أهم مشكلاته، فالمؤلفات التي ألفت في تيسيره قديما وحديثا، وحاولنا الحديث عن أهم التطبيقات النحوية وتتبع تطورها وتأثرها بالدرس اللغوي الحديث ونظرياته، والتركيز على كتاب (تجديد النحو) لشوقي ضيف الذي كان بدوره أنموذجا من الذين تناولوا هذا الباب، من أمثال ابن مضاء القرطبي، وتمام حسان. كما حاولنا الوقوف على الأقسام التي وضحها شوقي ضيف في كتابه بدعوى التيسير، والنظر في مسائل التطبيقات النحوية.

**Abstract**:

Arabic is the language of the Quran, which scholars have been innovating in its grammar to preserve. And we chose our topic research in facilitating grammar and developing its applications. Our research blog is, " Shawqi Dhaif's Grammar Renewable Book". Beginning by talking about the reasons for Syntax appearance and who was the first to do so, then talking about its important difficulties, the past and present literature that was written to facilitate it. As well as speaking about the most important grammatical applications, their development and their impact on the modern linguistic lesson and its theories, by focusing on the book of "The Renewable Grammar" of Shawqi Dhaif which in turn was a model of those who dealt with this section such as Ibn Mudha Al-Qurtubi, Tammam Abu Hassan, trying to stand on the sections explained by Shawqi Dhaif in his book under the pretext of facilitation, taking into consideration the most significant grammatical applications.

# فهرست الموضوعات

**شكر وامتنان**.....2

***إهـــداء*** .....3

**مقدمـــة:** .....أ-ب

**المدخل التمهيدي:**.....6-7

**الفصل الأول: النحو العربي بين تيسير قواعده؛ وتطوير تطبيقاته**..... 8-28

**1-دواعي ظهور النحو العربي:** ..... 9-10

**2-أهم المؤلفات التي كانت بكورة النحو العربي:** ..... 10-12

**3-مشكلات النحو العربي:** ..... 12-13

**4-دعاة تيسير النحو العربي من القدامى وأهم دعواهم:**..... 13-16

**5-دعاة تيسير النحو العربي من المحدثين في أهم مسائله:**. ..... 16-21

**6-واقع التطبيقات النحوية؛ تطورها وأهميتها:** ..... 21-28

**الفصل الثاني: دراسة تطبيقية وصفية تحليلية لكتاب تجديد النحو شوقي ضيف**..... 29-62

**1-التعريف بحياة الكاتب شوقي ضيف:**..... 30-34

**2-التعريف بالمدونة (تجديد النحو شوقي ضيف):** ..... 34-37

**3-تحليل أهم المسائل التي طرحها شوقي ضيف في كتابه ومناقشتها:** ..... 37-61

**4-دراسة في التطبيقات النحوية في كتاب تجديد النحو:**..... 61-62

**خـــاتـمـــة** ..... 63-64

**قائمة المصادر والمراجع** ..... 65-68

**ملخص:** .....69

**فهرست الموضوعات**.....70